جامعة سوهاج
كلية التربية
المجلة التربوية

تصور مقترح لتفعيل دور المؤسسات التربوية لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة

إعداد

أ.م.د/ محمد السيد فرج الماظ
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية الدراسات العليا للتربية
جامعة القاهرة

أ.م.د/ رانيا قدري أحمد مرجان
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية
جامعة بور سعيد

تاريخ استلام البحث : ٢٤ أبريل ٢٠٢٥م – تاريخ قبول النشر: ٢ مايو ٢٠٢٥م

مستخلص البحث:

هدف البحث الحالي إلى التأصيل لظاهرة العنف الإلكتروني، وتقديم تصور مقترح لتفعيل دور المؤسسات التربوية لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، وذلك من خلال تحليل وتحديد مفهوم العنف الإلكتروني، وتحديد أهم خصائصه، وأشكاله وأنواعه، ودراسة أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة العنف الإلكتروني، وكذلك أهم الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة العنف الإلكتروني، كما هدف البحث إلى توضيح دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني، وتعرف أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني، وتناول ملامح ظاهرة العنف الإلكتروني في المؤسسات التربوية. واستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي.

وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستخلاصات والنتائج أبرزها: إن سن القوانين والتشريعات الخاصة لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني لا تستطيع وحدها أن تمنع أو تردع كل الجرائم الإلكترونية، وإنما لابد من تكاتف كل المؤسسات التربوية وتحقيق التنسيق والتكامل بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية ومؤسسات المجتمع المدني، مما يسهم بشكل كبير في مجال مناهضة العنف الإلكتروني، وبالتالي فإن المواجهة الحقيقية لتلك الظاهرة تتطلب تبني رؤية شمولية نظرًا لتداخل أدوار هذه المؤسسات وتشابكها، وضرورة العمل على تدعيم ثقافة الاستخدام الرشيد والأمن للمواقع الإلكترونية، وتنمية وعي الأفراد بظاهرة العنف الإلكتروني وبمخاطرها المتعددة، وبحقوقهم بالشعور بالأمن في العالم الرقمي، وكيفية تعاملهم إزاء تعرضهم للعنف الإلكتروني، وعلى أن يتم العمل على كسر صمت الضحية، وتشجيع ضحايا العنف الإلكتروني على خوض المعركة القانونية من أجل الإنصاف.

وخلص البحث إلى صياغة تصور مقترح لتفعيل دور المؤسسات التربوية لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، متضمنًا عرضًا لفلسفته ولأهم منطلقاته، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والمتطلبات والآليات اللازمة لبلوغ هذه الأهداف، كما قدم التصور عددًا من الضمانات الواجب توافرها لنجاحه.

الكلمات المفتاحية: تصور مقترح– المؤسسات التربوية– العنف الإلكتروني – الاتجاهات العالمية.

A proposed vision for activating the role of educational institutions in confronting the electronic violence phenomenon in light of current international trends

Dr. Rania Kadry Ahmed Morgan
Assistant Professor of Fundamentals of Education
Faculty of Education, Port Said University
Dr. Mohamed El- Sayed Farag Almaz
Assistant Professor at department of foundations of Education.
Faculty of Graduate Studies for Education, Cairo University

Abstract:

The current research attempted to achieve A proposed vision for activating the role of educational institutions in confronting the electronic violence phenomenon in light of current international trends throughout reviewing the literature frameworks related to the theoretical framework of Electronic Violence,as well as clarifying the role of educational institutions in the phenomenon of Electronic Violence.

It also attempted to determine the and Some Contemporary Global Trends in facing the phenomenon of Electronic Violence for the educational institutions.It research also Identifying the features of electronic violence in educational institutions.The research employed the descriptive and analytical approaches in achieving the mentioned aim.

The research concluded to design A proposed vision for activating the role of educational institutions in confronting the electronic violence phenomenon in light of current international trends. This concept includes the most important principles, objectives, requirements and mechanisms necessary to achieve the vision aims. In addition, the vision provided a number of guarantees for its success.

Key words: proposed concept, Electronic Violence, Educational institutions. Global Trends

مقـدمـة البحث:

فرض التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع تغيرًا كبيرًا في الطريقة التي يعيش بها الفرد في شتى بقاع العالم، فقد أتاح ربط العالم بعضه ببعض ليتحول إلى قرية صغيرة، كما أسهم في توفير وسهولة الحصول على المعلومات في كافة التخصصات، وأتاح أيضًا مجالًا للتفاعل والتواصل بين جميع أفراد المجتمع في أي مكان وزمان من خلال خدمات الشبكة العنكبوتية.

وعلى الرغم من أن هناك العديد من الإيجابيات لاستخدام الطلاب لشبكات التواصل الاجتماعي ومن أهمها: التفاعل، والتواصل، وبناء العلاقات الجديدة، والتبادل الثقافي، والحصول على كافة المعلومات المتنوعة، واستيفاء جميع التكليفات الدراسية، إلا أن هناك في المقابل مجموعة من السلبيات والمخاطر العديدة الناتجة عن الاستخدام السيء لتلك الأجهزة والبرامج والشبكات الإلكترونية.

ويواجه الطلاب العديد من المشكلات أثناء تعاملهم المستمر مع الشبكة الدولية للمعلومات، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي المتنوعة، أو المواقع التعليمية، أو المواقع الأخرى ذات الصلة بهم؛ ومن أهم المشكلات التي قد تواجه الطلاب أثناء التعامل الرقمي: العنف الإلكتروني من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، فعلى الرغم من أنه يتم تدريب الطلاب على كيفية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة للاستعانة به في عمل التكليفات الدراسية، إلا أنه ليس معظمهم لديه خبرة فيما يتعلق بالشكل الصحيح للتواصل والتعامل الأخلاقي على الإنترنت، ولا يدركون حجم المخاطر من وراء وضع التفاصيل والصور الشخصية على الإنترنت وإجراء دردشة مع الغرباء. (لطفي، ٢٠١٦، ٢٣)

ويعد العنف الإلكتروني ظاهرة عالمية حيث يستخدم الجناة التكنولوجيا لإرتكاب ليس فقط أشكالًا معروفة مسبقًا من العنف ضد الضحايا مثل المطاردة، بل وممارسة أشكال جديدة من العنف التي بات من السهل ارتكابها بمساعدة التقنيات الجديدة، مثل التقاط وتركيب الصور، علاوة على ذلك، فإن العنف الإلكتروني الجديد هذا لم يعد مرتبطًا بالجغرافيا أو المسافة، فالجناة والضحايا يمكن أن يكونوا موجودين في بلدان مختلفة. (Suzie Dunn,2020)

وقد برزت العديد من المسميات لتلك الظاهرة مثل: العنف التقني والرقمي، والعنف الإلكتروني، والعنف عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول، وغيرها وكلها تصف نوعية من: السلوكيات المتعمدة والمتكررة تأخذ شكل المضايقات أو الإهانات أو التهديد عبر الوسائط الإلكترونية، مع عجز الضحية عن الدفاع، وقد يكون المعتدي مجهول الهوية، وقد يتعدد الفاعل. (Black,2014)

ويتمثل العنف الإلكتروني في إلحاق الأذى بالآخرين من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة من الإنترنت والهواتف الذكية المحمولة وذلك بصورة متكررة ومعتمدة. وتشمل أشكال العنف الإلكتروني – على سبيل المثال – المطاردة، والتسلط عبر الإنترنت، والمضايقات الإلكترونية، والإبتزاز الإلكتروني، والإبتزاز الجنسي، وفضح وتوزيع البيانات الخاصة. (Smith, peter. K, 2015, 15)

وبالنظر لتأثيرات العنف الإلكتروني نجد أنه أعمق من العنف التقليدي، وذلك لأنه يتم من خلاله إخفاء هوية الجاني وعدم تجسده أمام ضحيته، وهذا عن طريق كتابة رسائل وكلمات تمثل تهديدًا متعمدًا وضيقًا للأخرين، ولا توجد عليها سلطة مركزية، ويسهل على الجاني الإلكتروني عمل أكثر من بريد إلكتروني لنفسه ويمكن تغييره بسهولة مما يتيح للجاني القدرة على التخفي.(درويش و الليثي،٢٠١٧ ،٢٠٠)

وثمة ذكر لمتنوع من الأضرار التي تنال ضحية العنف الإلكتروني؛ حيث إنه قد يعاني من أعراض الاكتئاب، والشعور بالقلق والخوف، وفقد الثقة بالنفس والآخرين، وفقدان الاستقرار والأمان، وانخفاض تقدير الذات، وبعض مظاهر التوتر، والعنف والعدوانية، وضعف الأداء العام، وضعف المشاركة المجتمعية. (Holfeld & Sukhawathanakui, 2017), وقد يصل إلى الشعور بالعزلة أو تعاطي المواد المخدرة وإيذاء النفس أو الانتحار، حيث تؤكد دراسة (Ferin et al,2022) أنه يوجد ما لا يقل عن أربع حالات في سن المراهقة في الولايات المتحدة الأمريكية انتحروا بسبب العنف الإلكتروني.

وفي هذا الإطار نرصد سلبية تجاه اهتمام الأسرة والأصدقاء والمؤسسات التعليمية بالشخص المعنف(الضحية أو من وقع عليه العنف)، وما يواجهه من مشكلات في العالم الافتراضي والواقعي؛ حيث يتوجب أن يكون هناك تفاعل ومؤازرة للضحايا ومواجهة ضد من يمارس عليهم العنف الإلكتروني، وفي المقابل يتفاعل الآخرون ممن هم متواجدون على مواقع التواصل الاجتماعي مع الجاني الإلكتروني الذي يهرب من العقاب؛ لقلة توافر الأدلة أو التزييف بواسطة استخدام حسابات وهمية. (الغافري، ٢٠١٥، ١٠٥٩)

ولا شك أن على المؤسسات التربوية مسؤولية كبيرة في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني؛ حيث يتوقع أن تقوم تلك المؤسسات بدور كبير في إعداد الأفراد وتأهيلهم على نحو يجعل منهم مواطنين قادرين على تحمل المسئوليات، والمشاركة في تطوير وتنمية مجتمعهم في ظل تحديات العصر الرقمي؛ الأمر الذي يتطلب نوعًا من التربية يفي بتلك النوعية من المواطنين؛ وذلك لمواجهة مخاطر ظاهرة العنف الإلكتروني.

ونظرًا لخطورة ظاهرة العنف الإلكتروني وتزايدها في الآونة الأخيرة؛ فقد اهتمت بها العديد من الدراسات والبحوث سواء على المستوى العالمي أو العربي، فعلى المستوى العالمي أكدت دراسة (Black, M, 2014) على خطورة العنف الإلكتروني علي المؤسسات التعليمية، وأهمية وضع بعض الآليات والمقترحات التي يمكن من خلالها تعريف الطلاب بمظاهر وأشكال وخطورة العنف الإلكتروني، وتنمية ثقافتهم الرقمية، حتى يمكنهم التعامل الرقمي في جميع المجالات تعاملًا آمنًا وأخلاقيًا.

وفي نفس السياق أكدت دراسة (Den Hamer & Konijn, 2015،208)، أن تعرض فئة المراهقين والشباب لوسائل الاتصال الحديثة يزيد من مخاطر ظاهرة العنف الإلكتروني وأعداد الضحايا إلكترونيًا. وجاءت دراسة (ybarra and Mitchell ,2014) بالولايات المتحدة الأمريكية، لتؤكد على أنه كل واحد من ٥ أشخاص ممن يستخدمون الإنترنت متورطون في العنف الإلكتروني حيث (٤%) تعرضوا للعنف الإلكتروني و (٢٠%) منهم جناة. كما جاءت نتائج دراسة (Brydolf,C.,Minding, 2017)، ودراسة Johnson (Kristen,2016,) ليؤكدا شيوع ظاهرة العنف الإلكترونى عبر وسائل الإتصال الإلكترونية فى المؤسسات التعليمية فى جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أشارت نتائج دراسة (walker sockman & koehn ,2011) التي أجريت على نحو ١٢٠ طالبًا من في بنسلفانيا الشمالية أن هناك حوالي ١١٪ من الطلاب أقروا باستهدافهم كضحايا العنف الإلكتروني، وأن ٢٩٪ من هؤلاء الضحايا استهدفوا من ٤ إلى ١٠ مرات، في حين أشار ١٤٪ منهم باستهدافهم أكثر من ١٠ مرات داخل المؤسسات التعليمية.

وتشير دراسة (Dilmac, B ,2019) التي أجريت على نحو ما يقرب ٦٦٦ من المراهقين والشباب في تركيا إلى أن ٢٢٪ من المراهقين والشباب أقروا بتورطهم في ممارسة العنف الإلكتروني على الأقل ولو لمرة واحدة، في حين أشار نحو ٥٥.٣٪ منهم باستهدافهم كضحايا لظاهرة العنف الإلكتروني.

كما أن هناك مجموعة من الدراسات أجمعت على التأثيرات السلبية لظاهرة العنف الإلكتروني على المتعلمين، وضرورة مواجهتها لتفادي تلك التأثيرات، فأكدت دراسة (Holfeld & Sukhawathanakui, 2017), ودراسة (Vusitalo Malmi vuara, L. & lento, J.E, 2016)، ودراسة (Modecki et al, 2014), ودراسة (Crosslink, k.& crosslink, M,2014)، ودراسة (Litwiller & Brausch,2013)، أن لظاهرة العنف الإلكتروني آثار سلبية على الطلاب، حيث ارتبط

العنف الإلكتروني بحالات الاكتئاب والإحباط وإيذاء النفس ومحاولة الانتحار، وانخفاض التحصيل الأكاديمي.

ويبدو مما سبق أن المؤشرات العالمية السابقة تؤكد انتشار ظاهرة العنف الإلكتروني بأشكاله وصوره المختلفة بدرجة كبيرة في المجتمعات الغربية خاصة بين فئة المراهقين والشباب، بالإضافة إلى تأثيراتها السلبية المتعددة على كافة أفراد المجتمع.

أما على مستوى الوطن العربي، فإن هناك عدة دراسات أجريت لدراسة واقع العنف الإلكتروني في المؤسسات التعليمية والبلدان العربية، وأوضحت تلك الدراسات السابقة انتشار ظاهرة العنف الإلكتروني، ومن أبرز تلك الدراسات، دراسة(الخياط و النفيشان، ٢٠٢٤)، ودراسة(بدر و فهمي، ٢٠٢٣، ٣)، ودراسة(باحاذق،٢٠٢٢)، ودراسة (الأحمد،٢٠١٩)، ودراسة(المكانين،٢٠١٨)، ودراسة(عبد الحسين وعبيد، ٢٠١٧)، وداسة كل من: (Hassan et al., 2020; Arafa & Senosy, 2017; Arafa et al., 2017) وأشارت مجمل تلك الدراسات إلى ارتفاع نسبة العنف الإلكتروني لدى المتعلمين بالبلدان العربية، وتنوع أساليب ممارسة العنف الإلكتروني عبر الرسالة النصية والبريد الإلكتروني والاتصال الهاتفي وإرسال الصور أو الفيديوهات، كما أكدت تلك الدراسات على انخفاض وعي المتعلمين بما يجب عليهم فعله عند تعرضهم للعنف الإلكتروني.

كما كشفت نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها المكتب الإقليمى التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فى الدول العربية فى مايو ٢٠٢٠ عبر الإنترنت فى عدة دول(المغرب وليبيا وتونس والأردن وفلسطين ولبنان والعراق واليمن)، انتشار العنف الإلكتروني بالبلدان العربية، وأن الشكل الأكثر شيوعًا للعنف الإلكتروني هو تلقي "صور أو رموز غير مرغوب فيها ذات محتوى جنسي" بنسبة (٤٣٪)؛ تليها "مكالمات هاتفية مزعجة، محاولات تواصل غير لائقة أو غير مرحب بها" بنسبة (٣٨٪) ثم "تلقي رسائل مهينة" بنسبة (٣٥٪)، كما أن هناك نسبة ٢٢٪ من النساء اللائي تعرضن للعنف عبر الإنترنت تعرضن "للابتزاز الجنسي المباشر". وأفادت النسبة الأكبر من النساء اللواتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت أنهن تعرضن له على فيس بوك (٤٣٪) وإنستغرام (١٦٪) وواتس آب (١١٪). من بين النساء اللواتي تعرضن للعنف العام الماضي، أفادت ٤٤٪ أن الواقعة تعدت الحيز الافتراضي. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، ٢٠٢١)

أما على مستوى الدولة المصرية، فإن هناك عدة دراسات أيضًا أجريت لدراسة واقع العنف الإلكتروني داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، ومنها دراسة(يونس،٢٠٢٣)، والتي

بينت واقع العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي بين طالبات الجامعات المصرية وفق نظرية العنف لبيير بورديو، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم العنف والإيذاء الرقمي ضد الطالبات بالجامعات المصرية كان متوسطا من خلال أبعاد نظرية بيير بورديو للعنف. كما بينت دراسة أخرى قام بها (Eltokhy et al., 2021)، أن من بين ٣٢٤ من الإناث المصريات تعرض ٨٥ ٪ منهن للعنف الإلكتروني، وأن ما يقرب من ٦٤ ٪ تعرضن له ثلاث مرات أو أكثر.

وكشفت دراسة أجريت عام ٢٠١٧ تضمنت استطلاع آراء ٢٣٥٠ طالبة من جامعة بني سويف حول العنف الإلكتروني أن ٨٠٪ منهن تعرضن للعنف الإلكتروني، وتحديدًا التحرش الجنسي عبر الإنترنت، وتكرار حدوث ذلك للكثير منهن أكثر من مرة. وذكرت المشاركات في الدراسة أن ردود أفعالهن المعنوية تفاوتت بين الغضب والخوف والكراهية والحزن تجاه هذه التجارب. (Arafa et al., 2017)

وهناك دراسة أجراها مجلس النواب في عام ٢٠١٩، بينت تسجيل ١٠٣٨ جريمة إلكترونية في شهري سبتمبر وأكتوبر، معظمها جرائم ابتزاز إلكتروني لنساء وفتيات بصور ملفقة. وأشارت الدراسة إلى أن وزارة الداخلية اعتقلت ٣٠٠ مواطن بتهمة ارتكاب جرائم إلكترونية خلال ٦٠ يوًما فقط. (Amin Saleh, 2019)

وفي ذات السياق تُشير النتائج التي توصلت إليها دراسة (Hassan et al., 2020) والتي جمعت بيانات من ٣٥٦ امرأة من جميع أنحاء مصر، ووجدت أن ٤١.٦٪ من المشاركات تعرضن للعنف الإلكتروني، وأن ٤٥.٣٪ من الضحايا من النساء اللاتي تعرضن للعنف أبلغن عن تعرضهن أكثر من مرة لحوادث العنف الإلكتروني، وقد اشتملت أشكال العنف الإلكتروني الأكثر شيوعًا التي تعرضن لها على تلقي صورًا أو رموزًا غير لائقة أو مهيئة أو عنيفة، أو رسائل بريد إلكتروني أو رسائل مهينة ، أو منشورات أو تعليقات مسيئة، وأفاد ١٤.٩٪ من الضحايا أن حساباتهن تعرضت للاختراق، وقد شعر الضحايا بالخوف والقلق، و تنامي الأفكار الانتحارية أو الرغبة في الانتقام. كما أفاد ١٣.٩٪ من الضحايا أنهن توقفن عن التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

وبعد هذا العرض لأهم الدراسات السابقة، يتضح أن تلك الدراسات أكدت على انتشار ظاهرة العنف الإلكتروني على المستوى العالمي والعربي، داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، وما يترتب عليها من آثار وخيمة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، فهي تهدد الاستقرار والسلام الاجتماعي، ومن ثم تتأكد الحاجة الماسة إلى تفعيل دور المؤسسات التربوية لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني.

مشكلة البحث وأسئلته :

تنتشر ظاهرة العنف الإلكتروني بكثرة على المستوى العالمي والعربي، ومن ثم يعد البحث في ظاهرة العنف الإلكتروني أمرًا غاية في الأهمية والدلالة خاصة في العصر الرقمي، نتيجة التزايد المستمر لهذه الظاهرة، ولخطورة ما ينتج عنها من تأثيرات سلبية على حياة المتعلمين وتطورهم الاجتماعي والنفسي، بحيث يصنف العنف الإلكتروني على أنه نوع من العنف النفسي الذي يتعرض له المتعلمين في بيئاتهم اليومية، سواء في المؤسسات التعليمية أو في المجتمع أو حتى عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ووفقاً لأرقام منظّمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) عن العام ٢٠٢٣، فإن ١٣٠ مليون طالب يتعرضون للعنف الإلكتروني، الذي تفاقم بسبب انتشار التقنيات الرقمية، وقد حذرت اليونيسيف من أنه على الرغم من الفرص والفوائد العديدة التي تتيحها إمكانية الوصول الرقمية للمراهقين والشباب، إلا أن هذه الفرص مصحوبة بمخاطر جسيمة، فالعنف الإلكتروني قد يؤثر على المراهقين والشباب الذين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي (اليونيسف،٢٠١٨)، وهو ما أثبتته الدراسات الأخيرة، حيث إن أكثر من ثلث الشباب عبر ٣٠ دولة قد صرحوا أنهم تعرضوا من قبل للعنف عبر شبكات الإنترنت الواسعة، إذ يتخلى شاب من بين كل ٥ شباب عن المؤسسات التعليمية بسبب وقوعه ضحية للعنف الإلكتروني. (الأمم المتحدة، ٢٠٢٤)

ووفقًا للدراسات السابقة كدراسة(الخياط و النفيشان، ٢٠٢٤)، ودراسة(يونس، ٢٠٢٣) ودراسة (بدر و فهمي، ٢٠٢٣)، ودراسة (باحاذق، ٢٠٢٢)، ودراسة (الأحمد، ٢٠١٩)، ودراسة(المكانين،٢٠١٨)، ودراسة(عبد الحسين وعبيد، ٢٠١٧)، وداسة(Hassan et al., 2020)، ودراسة(Arafa & Senosy, 2017)،ودراسة (Arafa et al., 2017). فإن الواقع الراهن داخل المؤسسات التعليمية وخارجها يؤكد انتشار ظاهرة العنف الإلكتروني.

أضف إلى ذلك بإن نتائج العديد من الدراسات والبحوث مثل دراسة(Holfeld & Sukhawathanakui, 2017), ودراسة (الصعيدي، ٢٠٢٤)، ودراسة(خلف،٢٠١٩) ودراسة(Modecki et al, 2014) أظهرت ارتباط العنف الإلكتروني بحالات الخوف والقلق والاكتئاب والإحباط، وفقدان الثقة بالنفس والآخرين، وفقدان الاستقرار والأمان، والانتحار، وانخفاض التحصيل الأكاديمي، والكثير من الآثار السلبية سواء على الضحايا أو على الجناة أو على المجتمع ككل.

ولذلك تبدو الحاجة إلى مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني التي شاعت وانتشرت ، وأصبحت أحد أكبر المخاطر التي تهدد المتعلمين داخل المؤسسات التعليمية وخارجها؛ مما فرض علي المؤسسات التربوية ضرورة تفعيل دورها لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني، باعتبارها ظاهرة ضارة وأحد العوامل الأساسية في تهديد السلم المجتمعي، وما قد تتسبب فيه من عواقب وخيمة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

- ما الإطار المفاهيمي لظاهرة العنف الإلكتروني؟
- ما دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني؟
- ما أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني ؟
- ما ملامح ظاهرة العنف الإلكتروني في المؤسسات التربوية؟
- ما التصور المقترح لتفعيل دور المؤسسات التربوية لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة؟

أهداف البحث:

سعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعرف الإطار المفاهيمي لظاهرة العنف الإلكتروني.
- بيان دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني.
- الوقوف على أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني.
- تناول ملامح ظاهرة العنف الإلكتروني في المؤسسات التربوية.
- طرح تصور مقترح لتفعيل دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في أهميته النظرية والتطبيقية على النحو التالي:

١- يستمد البحث الحالي أهميته من أهمية دراسة موضوع العنف الإلكتروني، وذلك بحكم كونه من الموضوعات المطروحة وبصورة كبيرة في هذه الفترة الراهنة على مستوى الكثير من النقاشات الدولية والإقليمية والمحلية، لما له من دور في زعزعة الأمن الشخصي للمجتمعات، كما تنبع أهمية البحث من كونه يتناول ظاهرة سلوكية خطيرة ذات إسقاطات اجتماعية وتربوية.

٢- يوفر البحث الحالي إطارًا نظريًا عن العنف الإلكتروني ومداخل مواجهته للاستفادة منه في توجيه الأفراد لأسس ومبادئ التعامل مع التكنولوجيا الاتصالات الحديثة، وما يساعد على التخفيف من الآثار السلبية للعنف الإلكتروني.

٣- ترجع أهمية دراسة العنف الإلكتروني للمتعلمين، إلى كونها ترتبط بحماية المتعلمين والحفاظ عليهم من الآثار السلبية المترتبة على وجود ظاهرة العنف الإلكتروني كالاكتئاب والإحباط والقلق والانتحار وانخفاض التحصيل الأكاديمي.

٤- ينهض البحث بتفعيل الدور الذي تضطلع به المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني، وبذلك فالبحث استجابة لتوصيات العديد من الدراسات السابقة التي أجريت على واقع العنف الإلكتروني داخل المؤسسات التعليمية وخارجها، وضرورة مواجهة السلوك العنيف أو غير السوي عبر البيئة الافتراضية.

٥- يسعى البحث الحالي إلى استجلاء الأساليب والممارسات والأنشطة التربوية الواجب أن تقوم بها المؤسسات التربوية لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني، وبذلك يستفيد من البحث:

- الأسرة وأساليب وطرق تربيتهم، باعتبار الأسرة الخلية الأولي وخط الدفاع الأول لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني.
- المؤسسات التعليمية ممثلة في المعلمين وأساليب وطرق تدريسهم الداعمة لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني.
- واضعي المناهج الدراسية وطريقة تقديم وعرض المعلومات الميسرة لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني.
- وسائل الإعلام، وترشيدها لتصبح أداة لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني.
- المؤسسات الدينية وتعزيز البناء القيمي وتنمية الوازع الديني للتخفيف من حدة من العنف بأشكاله المختلفة.
- المؤسسات القانونية وسن القوانين للتعامل مع مثل هذه الظواهر والانحرافات السلوكية، وتوعية المجتمع بالقوانين المتعلقة بظاهرة العنف الإلكتروني خاصة فئة الشباب.

ومن هنا قد يفيد نتائج البحث أصحاب المصلحة والمعنيين؛ في التعرف على أبعاد هذا الدور التربوى المأمول، وتوجيه السياسات ووضع الخطط للوفاء به، والعمل على تحقيقه.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة البحث الحالي استخدام المنهج الوصفي؛ وذلك لمناسبته لطبيعة موضوع البحث من حيث قدرته على الإسهام في جمع المعلومات اللازمة لدراسة الظاهرة بشكل موضوعي وعلمي، ومن ثم تحليل هذه المعلومات وتفسيرها، بغرض الوصول إلى النتائج التي تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة، والإجابة على تساؤلات البحث. (درويش، ٢٠١٨، ١١٨).

مصطلحات البحث:

تتحدد مصطلحات البحث فيما يلي:

- العنف الإلكتروني:

يعرف البحث الحالي العنف الإلكتروني إجرائيًا بأنه السلوك العدواني المتعمد والمتكرر من بعض الأفراد عبر مواقع الصفحات الإلكترونية، أو من خلال استخدامهم وسائل الاتصال الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات الحديثة، وتطبيقاتها المختلفة الاستخدام السيئ، إضافة لاختراق الخصوصيات عبر مواقع الإنترنت، كل ذلك بهدف إلحاق الضرر وإيقاع الأذى بالآخرين مع تجاوز حدود الزمان والمكان.

- المؤسسات التربوية:

يعرف البحث الحالي المؤسسات التربوية إجرائيًا بأنها تلك البيئات أو الأوساط التي تُساعد الفرد على النمو الشامل والمتكامل لمختلف جوانب شخصيته، والتفاعل مع من حوله، والتكيف معهم، ويأتي من أبرز وأهم هذه المؤسسات التربوية في المجتمع الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق إلى جانب المسجد ووسائل الإعلام والأندية وغيرها من المؤسسات المختلفة التي تؤثر على تربية الفرد سواءً كان ذلك التأثير بطريقةٍ مُباشرةٍ أو غير مباشرة.

خطوات السير في البحث:

سعيًا نحو الإجابة عن أسئلة البحث وتحقيقًا للأهداف التي تم تحديدها، يمكن تحديد خطوات السير في البحث في خمسة محاور رئيسة يتم عرضها على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة العنف الإلكتروني.

المحور الثاني: دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني.

المحور الثالث: أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني.

المحور الرابع: ملامح ظاهرة العنف الإلكتروني في المؤسسات التربوية.

المحور الخامس: تصور مقترح لتفعيل دور المؤسسات التربوية لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة العنف الإلكتروني:

يهدف المحور الحالي إلى التعرف على ظاهرة العنف الإلكتروني، وذلك من خلال تحليل وتحديد مفهوم العنف الإلكتروني، وتحديد أهم خصائصه، ثم دراسة أهم أشكال وأنواع العنف الإلكتروني، لينتقل البحث إلى مناقشة أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة العنف الإلكتروني، ثم التعرف على أهم الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة العنف الإلكتروني، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

أولًا- ماهية العنف الإلكتروني:

يعرف العنف بصفة عامة بأنه: الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة، لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات, وذلك للتأثير على إرادة المستهدف، وهو يعد سلوكًا مضادًا للمجتمع باعتباره ضد معايير السلوك المتعارف عليها، ويعمل ضد مصالح المجتمع وأهدافه. (زايد، ٢٠٠٢، ٥٥)

وبالنظر إلى العنف الإلكتروني فيعد ظاهرة جديدة لم تكن موجودة من قبل اقتحام الإنترنت لمجالات الحياة بهذه القوة والحساسية، والذي نتج عنه انتقال مشكلاتهم وسلوكياتهم المؤذية إلى العالم الافتراضي، فمع تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال في الحقبة الماضية، ظهر شكل جديد من العنف وهو العنف الإلكتروني. (الألفي، ٢٠١٣،١١)

وقد برزت العديد من المسميات لتلك الظاهرة مثل العنف التقني والرقمي، والعنف الإلكتروني، والعنف عبر الإنترنت أو الهاتف المحمول، وغيرها وكلها تصف نوعية من: "السلوكيات المتعمدة تأخذ شكل الإهانات أو المضايقات أو التهديد عبر الوسائط الإلكترونية، مع عجز الضحية عن الدفاع، وقد يكون المعتدي مجهول الهوية، وقد يتعدد الفاعل" (Black, M, 2014).

ووفقًا لتعريف الأمم المتحدة فالعنف الإلكتروني هو "أي عمل من أعمال العنف يتم ارتكابه أو المساعدة فيه أو تفاقمه باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الهواتف المحمولة والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعى وألعاب الكمبيوتر ونصوص الرسائل والبريد الالكترونى وما إلى ذلك)، ويهدف إلى إخافة أو استفزاز أو تشويه سمعة أشخاص من خلال نشر أكاذيب أو صور محرجة أو رسائل أو تهديدات مؤذية."(UN Women ,2024)

والعنف الإلكتروني هو استخدام أفراد بعينهم أو أطراف متحالفة للأنظمة الذكية وشبكات الإنترنت من أجل تهديد أمان أفراد محددين وإلحاق الضرر بهم، سواء كان هذا الضرر اقتصادياً أم نفسياً أم جسدياً أم جنسياً أم اجتماعياً أم مهنياً، فضلاً عن اقتحام خصوصية الأفراد والتشهير بهم أو فضح نقاط ضعفهم أمام الجماهير، وهو ما يجعل العنف الإلكتروني ظاهرة أكثر تعقيداً وسوءاً من العنف المباشر. (Bradley,2013,52)

ويعرف العنف الإلكتروني على أنه "العنف عبر مواقع الصفحات الإلكترونية، واستخدام كاميرات الموبايل والبلوتوث والتسجيلات الصوتية، إضافة لاختراق الخصوصيات عبر مواقع الإنترنت، بهدف إيقاع الضرر والأذى بالآخرين".(Black, M.,2014)

والعنف الإلكترونى بشكل عام هو سلوك عبر الإنترنت يؤدي إلى الاعتداء على الرفاه الجسدي والنفسي لفرد أو جماعة، ويعتمد على استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل البريد الإلكتروني، والهاتف المحمولة والرسائل الفورية، والمواقع الشخصية، ومواقع التشهير على الإنترنت وغيرها، لدعم الممارسات والسلوكيات العدائية المتعمدة والمتكررة من قبل فرد أو مجموعة بهدف إيقاع الأذى والضرر بالآخرين.(Litwiller,2013,44)

ويمكن النظر إلى مفهوم العنف الإلكتروني على أنه مجموعة الجرائم والانتهاكات التي يرتكبها بعض البشر بحق بعضهم الآخر باستخدام شبكة الإنترنت، إنَّه التسخير غير الأخلاقي للشبكة العنكبوتية في أذية الناس وابتزازهم عاطفياً ومادياً وجنسياً ومعلوماتياً. (Wortham,2012,26)

وفي نفس السياق، فإن هناك من وصف العنف الإلكتروني بالارهاب الإلكتروني والذي يعد من أخطر أنواع الجرائم التي ترتكب خلال شبكات الإنترنت الواسعة، ويتضح هذا جليًا من خلال النظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تسببها ظاهرة العنف الإلكتروني (الدهشان، ٢٠١٨، ٨٦)

ويرى (Buffy & Dianne ,2019) أن العنف الإلكتروني هو "شكل من أشكال العدوان، يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة والتطبيقات في نشر منشورات أو تعليقات تسبب ضررًا للآخرين أو الترويج لأخبار كاذبة أو إرسال رسائل إلكترونية تعمل على إلحاق الضرر بالشخص المستهدف.

أما العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي فهو عبارة عن مضايقات وتحيزات مستهدفة من خلال التكنولوجيا ضد الأشخاص، وبشكل أساسي ضد النساء، على أساس جنسهن. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ،٢٠٢١)

ويبدو من التعريفات السابقة أن هناك شبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف الإلكتروني على أنه يتضمن الضرر والإيذاء المتكرر والمتعمد للآخرين من خلال استخدام الأجهزة الإلكترونية عبر أحد تقنيات التواصل الاجتماعي الإلكترونى وأدواتها المختلفة.

ثانيًا- خصائص وسمات العنف الإلكتروني:

لقد فرضت التطورات التكنولوجية المتلاحقة عددًا من الخصائص والسمات للعنف الإلكترونى، جعلته أشد تأثيرًا على الضحايا من الأشكال الأخرى للعنف، ويمكن تحديد أهم تلك الخصائص والسمات على النحو التالي: (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٣،٢٠٢١)

١. عالمى وعابر للحدود: هذا النوع من العنف لا تمنعه حدود المكان أو الزمان، كما يستخدم التقدم التكنولوجى فى تنويع شكل ومضمون الممارسات العنيفة والعدوانية وغير المشروعة فى أى وقت، متجاوزة الحدود الجغرافية والزمنية بدون أى قيود.
٢. أكثر قسوة عندما تكون الأسماء والهويات الحقيقية غير معروفة، وعندما لايرى الجانى أو يسمع تأثير جرائمه على الضحية، والتى قد تؤدى فى بعض الأحيان الى الانتحار خوفا من الوصم والتمييز أو التشهير التى قد تتعرض له الضحية أو أسرتها..
٣. دائم التطور والاستمرار: يتطور العنف الإلكترونى بصفة مستمرة مع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة التى تساعد على بقاء أثر هذا العنف لوقت طويل، كما أنها سلوكيات مستمرة فى معظم أحوالها كما فى حالات السب والقذف والتشهير مالم يتم ضبط الفاعل والتدخل الفنى لإنهائها.
٤. سهولة حدوثه والسرعة فى انتشاره: وذلك بسبب سرعة انتشار المعلومات الخبيثة والمكذوبة والشائعات وسهولة الوصول إليها، وغالباً ماتكون غير قابلة للاسترجاع، فبمجرد نشرها على الإنترنت لا يستطيع الجانى إيقافها.
٥. غياب التفاعل الجسدى من الخصائص التى تميز العنف الإلكتروني عن العنف التقليدى، حيث لا يوجد تفاعل جسدى بين الأطراف المتواصلة (الجانى- الضحية)، ولا تتطلب طاقة وجهود كبيرة فى مواجهة الضحايا مثل العنف التقليدى، كما يعتمد على المهارة والكفاءة العقلية والذهنية وليست الجسدية.

٦. أن عدم توازن القوة الجسدية بين الطرفين ليست ضرورية للعنف الإلكتروني وقد تتمثل عدم توازن القوة في العنف الإلكتروني في القدرة على استخدام وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة والقدرة على التخفي وعدم الكشف عن الهوية.

وبصرة عامة يعتبر العنف الإلكتروني أكثر خطورة من العنف التقليدي بسبب ثلاثة عوامل متمثلة في: الاعتياد عليه، واتساع دائرة الجمهور المحتمل، وصعوبة الوصول للجاني، ويمس الحياة الاجتماعية والنفسية للضحايا ما قد يمثل تهديدًا للاستقرار الاجتماعي والأمني على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. (Black,2014)

ثالثًا- أشكال وأنواع العنف الإلكتروني:

نظرًا لاتساع استخدام شبكة الإنترنت في مختلف المعاملات وتطوره مع الوقت، فتعددت أشكال وأنواع العنف الإلكتروني التي يستخدمها الأشخاص لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين، ويمكن تحديد أهم أشكال وأنواع العنف الإلكتروني على النحو التالي: (أبو العلا، ٢٠١٧، ٥٣١)، (كريم و باهة، ٢٠٢٤، ٣٨)، (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٢١).

١- العنف الإلكتروني القائم على النوع الاجتماعي فهو عبارة عن أي عمل من أعمال العنف ضد النساء الذي تستخدم في ارتكابه أو تساعد عليه، أو تزيد من حدته جزئيًا أو كليًا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالهواتف المحمولة والهواتف الذكية، أو الإنترنت، أو منصات وسائل التواصل الاجتماعي، أو البريد الإلكتروني، والذي يستهدف المرأة لأنها امرأة أو يؤثر في النساء بشكل متناسب.

٢- التحرش الإلكتروني: وفيه يقوم الجاني بابتزاز الضحايا وتهديدهم ونشر مواد تخص الضحايا تسبب لهم التشهير والإحراج ضمن أوساطهم الاجتماعية أو المهنية، وغالباً ما تكون هذه المواد صوراً شخصية جداً حصل عليها الجاني من الضحايا بأساليب التلاعب أو الاختراق أو من خلال فبركتها عبر تطبيقات تعديل الوسائط المتنوعة.

٣- انتهاك خصوصية بيانات المستخدمين: وذلك عن طريق الوصول الى بيانات المستخدمين الخاصة وسرقتها أو نشر معلومات شخصية أو القيام بالمطاردات والتلاعب بها عبر مواقع الإنترنت.

٤- الجرائم الإلكترونية: تصنف الجريمة الإلكترونية ضمن أنواع العنف الإلكتروني، وتشمل منع المستخدمين من الوصول إلى بياناتهم أو استخدام حواسبهم التي اخترقت، فضلاً عن الوصول غير المصرح به إلى البيانات السرية والحساسة، ويعد هذا النوع من العنف الإلكتروني خطرًا كونه قد يعرض الأفراد إلى أضرار جسدية كبيرة.

٥- التهديدات التي ترسل إلكترونيًا وتنفذ على أرض الواقع: التهديد الالكترونى بالعنف وتنفيذ التهديد فعلياً يعد من أخطر أنواع العنف الإلكتروني، وفيه يستخدم الجاني الحواسب والأجهزة الذكية في ابتزاز ضحيته أو التغرير بها، واقتيادها إلى مكان معين يقوم فيه بتنفيذ جريمته من خطف أو قتل أو اغتصاب جنسي.

كما أشارت دراسة(السيد،١٩٩،٢٠٢٠)، ودراسة(Vandebosch & Vancleemput , 2019 , 135) أن هناك نوعين للعنف الإلكتروني يتمثل أولهما في العنف الإلكتروني المباشر: وهو الذي يقوم فيه الجاني بإرسال ما يؤذي الضحية بشكل مباشر ويندرج تحت هذا النوع العنف الإلكتروني اللفظي باستخدام الإنترنت أو الهاتف للتهديد، والعنف الإلكتروني غير اللفظي بإرسال صور أو رسوم مهددة. كما أن هناك أيضًا العنف الإلكتروني غير المباشر: وهو الذي يقوم فيه الجاني بإرسال ما يؤذي الضحية في مواقع إلكترونية يتشارك فيها آخرون كمواقع التواصل الاجتماعي. ومن ثم يبدو أن العنف الإلكتروني غير المباشر هو الأكثر خطورة، وذلك لأن العنف ينتشر ويأخذ فيها مدى واسعًا، وعادة ما تكون تبعات ذلك العنف كبيرة وغير قابلة للتحكم، وذلك نظرًا لأنه من الصعب إيقافه أو التحكم فيه.

وبمراجعة الدراسات السابقة يلاحظ أن هناك قائمة من أشكال وأنواع العنف الإلكتروني البارزة التي أوردها الباحثون في تحديد أشكال وأنواع العنف الإلكتروني التي يستخدمها الأشخاص لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين، والتي يمكن تناولها على النحو التالي: (Black,2014)، (Bilic, 2013, P81)

- اختراق البريد الإلكتروني أو الصفحات الشخصية للضحايا.
- نشر أرقام هواتف الضحايا على شبكة الإنترنت مع رسائل أو محتوى مناف للأخلاق، يليها حملة من الرسائل البذيئة والابتزاز.
- نشر صور حقيقية أو مفبركة بغرض إلحاق الضرر بالضحية.
- التعدي على خصوصيات الضحايا من خلال ترويجها على شبكات التواصل الاجتماعي.
- إرسال برمجيات ضارة (فيروسات) بواسطة البريد الإلكتروني بغرض تدمير البيانات الموجودة في حاسب الضحية.
- سرقة معلومات هامة والاحتفاظ بها بغرض بيعها أو ابتزاز الضحية.
- نشر محتويات غير لائقة ومنافية للأخلاق والذوق العام.

ويبدو مما سبق أن للعنف الإلكتروني أشكال وأنواع كثيرة ومتعددة وتشترك جميعها حول إلحاق الأذى والضرر بالآخرين عن قصد ليتم إخضاعهم تحت سيطرة الجاني، والتي تحول فيها العنف من البيئة الاجتماعية التقليدية إلى البيئة الافتراضية عبر أدوات ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، فتحولت ظاهرة العنف إلى نطاق أوسع وأشد خطورة نظرًا للانفتاح الواسع والغموض للشخص الجاني.

رابعًا- أهم العوامل المسببة لممارسة العنف الإلكتروني:

يعد العنف ظاهرة مركبة ومتعددة المتغيرات، لا يمكن تفسيره بعامل واحد فقط، بل تتفاعل هذه القوي والعوامل فيما بينها لتؤدي إلى ممارسة أعمال العنف، وتتعدد أسباب ظاهرة العنف الإلكتروني، ووفقًا لدراسة(السيد،٢٠٢٠،٢٠٠)، ودراسة(محمد،٢٠١٩)، ودراسة(المصطفى،٢٠١٧،٢٥٦)، فإن ظاهرة العنف الإلكتروني يمكن إرجاعها لمجموعة من العوامل على النحو التالي:

١- الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي، أصبح الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي أحد أهم الاسباب التي تساهم في تفاقم ظاهرة العنف الالكتروني, من خلال الوصول للمنصات المختلفه, والتواصل مع الغرباء وسرعة انتشار المحتوى, كلها عوامل تخلق بيئه ملائمة للممارسات العنيفه. كما أن زيادة قاعدة مستخدمي الإنترنت مع انتشار خدمات الإنترنت المتنوعة ، بدأت قاعدة المستخدمينَ في الزيادة بِشكلٍ ملحوظ، وهذا العدد الكبير جدًا منَ المستخدمين للإنترنت ، جعل الإنترنت أكثر شعبية، ووسيلة مريحة للاتصال، إلا أن إساءة الاستخدام زاد أيضًا؛ لذا فقد أصبح الكثيرون من مستخدمي الإنترنت ضحايا للاختراقات والجرائم الإلكترونية.

٢- ضعف القوانين الرادعة: بعض البلاد العربية ليس لديها قوانين متخصصة في الجرائم الإلكترونية، والقليل منَ البلدان تحاول سن تشريعات لهذا النوع منَ الجرائم، إلا أنها ما زالت في مراحلها الأولى، وتحتاج إلى المزيد منَ التحسينات والتنقيح.

٣- القصور في برامج التوعية الأمنية: برامج التوعية بأمن المعلومات من أكثر الطرق فعالية في مواجهة العنف الإلكتروني، فهناك نقص شديد جدًا في برامج التوعية بأمن المعلومات على مستوى الأفراد والمؤسسات والحكومات، وقد يستغل الجناة عوامل قلة فعالية برامج التوعية بأمنِ المعلومات المتاحة في ممارسة العنف الإلكتروني.

٤- ضعف الوازع الديني والفهم الخاطيء لبعض أمور الدين: فقد يقدم بعض الأفراد علي ممارسة العنف الإلكتروني، بسبب ضعف الوازع الديني، والذي يجعلهم يقدمون علي

ارتكاب مثل هذه الجرائم بغرض الكسب المادي بغض النظر عن مشروعيتها ومطابقتها للدين ومبادئه.

٥- المستوى الاقتصادي المرتفع للجناة قد يجعله يشعر بالقوة والسيطرة والعكس محتمل أيضًا، فربما انتمائه إلى طبقة فقيرة قد يسبب له شعورًا بالنقص والإحباط والضعف فيمارس العنف الإلكتروني للتنفيس عن شعوره.

وفي نفس السياق، حددت دراسة(إبراهيم،٢٠١٧،٧٦)، ودراسة(الغافري،٢٠٢٣،١١١٧)، ودراسة(السيد، ٢٠٢٠ ،٢٠١)، ودراسة(خليل،٢٠٢١،٨٧) مجموعة من العوامل المسببة لممارسة العنف الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والتي يمكن تناولها على النحو التالي:

١- ضعف دور التربية والثقافة الدينية: فضعف الخبرة التربوية القائمة على مداخل علمية ومعرفية مثل: التربية الإسلامية والتربية التكنولوجية والتربية على حقوق الإنسان عبر مراحل التعليم المختلفة فى ظل انتشار الإنترنت أدى إلى ضعف النسق القيمي والأخلاقى للشباب من جهة، وضعف قدرتهم على التفاعل عبر هذه التقنيات من جهة أخرى، مما يزيد من تعرضهم لمخاطر ظاهرة العنف الإلكترونى.

٢- انخفاض المستوى التعليمي والوضع الاجتماعى: فالتفاوت الثقافى مع انخفاض مستوى التعليم قد يؤدى إلى ردود أفعال عنيفة لإحداث تغيير فى الأوضاع الإجتماعية.

٣- تحقيق منفعة خاصة وهو دافع ينشأ بسبب رغبة الفرد فى التوصل إلى تحقيق مصلحة خاصة من وراء سلوكه هذا كتحقيق مكاسب مادية أو قهر نظم العمل الإلكترونى لإثبات الذات، أو الانتقام أو الإبتزاز، أو التسلية.

٤- عوامل سياسية: حيث يكون لدى الأفراد أو الجماعات بعض الأفكار السياسية والأيدلوجية، وتستخدم العنف الإلكترونى بأشكاله المختلفة لخدمة أفكارها وتوجهاتها السياسية.

٥- الخوف من الفضيحة: وإحجام الكثير من أسر الضحايا عن الإبلاغ عن العنف الإلكترونى خشية افتضاح الأمر، خاصة فى حالات التحرش الجنسى الإلكترونى.

٦- صعوبة كشف الجانى: وذلك لعدم وجود اتصال مباشر مع الضحية واستخدام هوية غير حقيقية مما يسهل على الجانى إنكار قيامه بتلك السلوكيات وفراره من العقاب.

٧- اضطراب العلاقات الاجتماعية والتفكك الأسري يعد عاملًا مهمًا من العوامل التي أدت إلى انتشار العنف الإلكتروني، فالتفكك الأسري يؤثر سلبًا على تربية الفرد وتدفعه إلى أن

يفرغ عن كبته وشعوره بالوحدانية والعزلة في ممارسة أنواع السلوك العدواني والعنف على زملائه.

ويبدو مما سبق أن العنف ظاهرة مركبة متعددة المتغيرات، والمؤكد أن هذه العوامل تتفاعل بل تتداخل وتترابط وتؤثر فيما بينها لممارسة العنف الإلكتروني، وفي ظل تعدد العوامل والدوافع المسببة لممارسة العنف الإلكتروني ما بين دوافع أسرية واجتماعية ونفسية وتعليمية وإعلامية، ينبغي على المؤسسات التربوية التكامل فيما بينها لمواجهة تلك الظاهرة أو الحد من انتشارها.

خامسًا- أهم الآثار المترتبة على انتشار ظاهرة العنف الإلكتروني:

يعتبر العنف الإلكتروني أكثر خطورة من العنف التقليدي، وله العديد من الآثار السلبية على الضحايا، ويمكن تصنيف تلك التأثيرات إلى تأثيرات فردية وتأثيرات جماعية، وذلك على النحو التالي:

التأثيرات الفردية:

للعنف الإلكتروني آثار كبيرة فقد تسبب للضحايا حالة من الضيق والقلق، ومع الوجود الدائم للتهديد بالعنف يشعر الضحايا بالافتقار إلى الأمان، ومن ثم فإن للعنف الإلكترونى آثار خطيرة على مستوى الفرد المستهدف، ومن أهم هذه التأثيرات: (الغافري، ٢٠٢٣،١١٢٦)، (خليل،٢٠٢١،٩٧)

- يؤدي العنف الإلكتروني إلى مشكلات نفسية وسلوكية على المدى الطويل كالاكتئاب والشعور بالوحدة والانطوائية والقلق وانخفاض الثقة بالنفس؛ بالإضافة إلى سوء العلاقات الاجتماعية مع الآخرين مقارنة بأقرانهم الذين لم يتعرضوا للعنف.
- تلجأ الضحية للسلوك العدواني نتيجة للعنف وقد تتحول مع مرور الوقت إلى إنسان عنيف.
- قد يستمر العنف ويزداد انسحاب الضحية من الأنشطة الاجتماعية الحاصلة في العائلة أو المدرسة حتى يصبح إنسانًا صامتًا ومنعزلاً.
- يؤدي العنف الإلكتروني في بعض الأحيان إلى الانتحار، حيث يرى الضحايا أن الانتحار هو المخرج الوحيد النهائي لما هم فيه.
- يعاني من يتعرض للعنف الإلكتروني إلى ظهور العديد من المخاطر الصحية والأعراض البدنية النفسية مثل الصداع وآلام المعدة وحالات من الخوف والذعر، وغيرها من المخاطر الصحية كضعف النظر وزيادة الوزن والسمنة وغيرها.

التأثيرات الجماعية:

يترتب على العنف الإلكترونى الكثير من التأثيرات والمخاطر الجماعية، ومن أهمها: (إبراهيم، ٢٠١٧،٧٩)

- **تأثيرات إجتماعية: وذلك بسبب احتواء بعض البرامج الوافدة على مواد ضارة بالقيم الإجتماعية والثقافية والدينية، أو بالأسرة والتربية، كما تحتوى على مضامين تعمل على تشجع على تفكك الأسرة وانهيارها نفسياً، مما يؤدى إلى إختلال العلاقات الإجتماعية وإنهيار المجتمع تدريجياً، كما قد يؤدى العنف الالكترونى إلى إحجام الشباب والبنات المجنى عليهم عن الزواج وذلك فى بعض حالات التحرش الجنسى الإلكترونى.**
- **تأثيرات إقتصادية: وتتمثل فى الترويج للمنتجات الغربية من خلال الإعلانات الجذابة عبر شبكات التواصل الاجتماعى، وجعل المواطن مستهلكاً للمنتجات الأجنبية الضرورية وغير الضرورية، وتشجيع المواطن على شراء السلع الأجنبية على حساب شراء المنتجات الوطنية، إلى جانب حالات النصب والغش فى هذا النوع من البيع.**
- **تأثيرات لغوية: حيث ظهرت "لغة موازية"يستخدمها الشباب فى محادثاتهم عبر شبكات التواصل الإجتماعى تهدد مصير اللغة العربية فى الحياة اليومية لهؤلاء الشباب، فأصبحت السبعة (7) تعنى حرف الحاء(ح)، والخمسة (5) تعنى الخاء(خ)، وتم اختصار كلمة إن شاء الله،(Isa) وجملة ماشاء الله (Msa).. الخ.**

وتأسيسًا على ماسبق فإن العنف الإلكتروني يؤدي إلى تأثيرات وأضرار متعددة سواء على الناحية النفسية للضحايا من خلال الشعور بالقلق والاكتئاب، أو على الناحية الاجتماعية من خلال فقدان العلاقات الاجتماعية، أو على الناحية المالية من خلال فقدان الوظيفة أو الفرص التعليمية.

المحور الثاني- دور المؤسسات التربوية في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني:

يؤكد التربويون أن تربية الفرد وتنشئته الاجتماعية تتم من خلال الأسرة، وجماعة الأقران، والمؤسسات التعليمية، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الدينية، والمؤسسات الاجتماعية. ولذا فإن ما نراه اليوم من ثقافة العنف في المجتمع عناصرها من الشباب ليست إلا نتاجاً لعوامل تربوية قادت لتوجه هؤلاء الشباب لتبني ثقافة العنف، وليس من مدخل إلى نشر ثقافة تنويرية مضادة لثقافة العنف في المجتمع دون العمل على تدعيم ثقافة التسامح لدى

المتعلمين، تلك الثقافة التي تستند إلى العقل والفكر المتسم بالتسامح والإيمان بحرية الفكر والمعتقد والأسلوب العلمي والتفكير النقدي. (حسين،٢٠١٥، ٣٨٨)

ويعد تكوين الإنسان الحر المتسامح الذي يرفض العنف هو الهدف النهائي أو الغاية الكبرى الذي تسعى مؤسسات التنشئة الاجتماعية إلى تحقيقه من خلال إكسابه سمات وقدرات ومهارات ومعارف يحتاج اليها المجتمع الذي يعيش فيه، ومن أجل بناء هذا الإنسان المتسامح فإن السياسات التعليمية والتربوية على مختلف المستويات والمراحل بداية من رياض الأطفال وحتى المرحلة الجامعية يجب تضمينها برامج تعزز مفاهيم وقيم التعاون، والتواصل، والتسامح والتعايش السلمي والاحترام والحوار البناء والتفاعل بين الأفراد، كما بين الجماعات والمجتمعات والثقافات المختلفة على ما بينها من اختلاف طبيعي وكوني يفترض فيه أن يثري المجتمعات ويعزز الهوية المشتركة.

ومن المؤكد أن حماية المتعلمين من كل أشكال وأنواع العنف الإلكتروني، وتكوين خلفية معرفية ومهارية عن التعامل الإلكتروني هي حصيلة مجموعة متنوعة من الجهود التي تقوم بها المؤسسات التربوية الرسمية وغير الرسمية، التعليمية وغير التعليمية، وأنه لا يمكن مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني للمتعلمين بشكل كلي في المناهج والمقررات الدراسية، بل تعتمد بالدرجة الأولى على الممارسات والتطبيقات التي تتم داخل المؤسسة التربوية أو خارجها. وهي تربية عملية مستمرة، بحيث ينبغي العمل بشكل دائم على تثقيف المتعلمين وتنمية وعيهم بكيفية التعامل السليم والآمن مع الأجهزة والتطبيقات والمواقع الإلكترونية المختلفة، وخاصة في عصر أصبح لزامًا على أبناء المجتمع التعامل مع الأجهزة الإلكترونية في مختلف مجالات الحياة؛ فبدون تثقيف المتعلمين رقميًا لا يستطيع المتعلم أن يتواصل إلكترونيًا، ولا يمكنه الاستفادة من الوسائل الإلكترونية الضرورية.

وتعد الأسرة المؤسسة التربوية الأولي التي تحتضن الطفل في سن مبكرة، فهي نواة المجتمع التي يبدأ منها التأثر والتأثير الاجتماعي، وهي المكان الطبيعي لتوفير الحماية والأمن، وهي المجال الذي تبدأ فيه أول خطوة لاتصال الطفل بالعالم المحيط به، وتتشكل شخصية الطفل من خلال إتصالاته بالأسرة، ويتوقف توافق الطفل أو عدم توافقه بدرجة كبيرة على التنشئة الأسرية التي يتلقاها من أسرته؛ بهدف نمو شخصيته نموا سليمًا. (بدران، ٢٠١٨، ٨٨).

ولا شك في أننا نرغب في بناء أجيال من النشء والشباب ينبذون العنف الإلكتروني ويعتمدون على الحوار في حل مشكلاتهم، وبالتالي تعد الأسرة هي الأساس في إجراءات

الوقاية ومواجهة العنف الإلكتروني، وذلك من خلال التنشئة الأسرية الصحيحة واحتواء الأطفال وجدانيًا وعاطفيًا، والبعد عن أساليب التربية الخاطئة، وتحصين الأطفال من الانحراف، والتوعية بخطورة سلوكيات العنف وكيفية التصدي لها، والإشراف الأبوي على استخدام الأبناء لوسائل التكنولوجيا الحديثة. (خليل،١٢٠،٢٠٢١)

ومن المؤكد أن المؤسسات التعليمية لها دور هام في تشكيل وعي المتعلمين بصفتها أهم وسائط التنشئة، ودائمًا تتوجه إليها الأنظار بهدف إعداد الأفراد والقوى البشرية المؤهلة، كذلك غرس قيم ومعتقدات المجتمع في نفوس المتعلمين وتكوين اتجاهات إيجابية نحوها.

وتشير الدراسات في الدول المختلفة إلى تأثير التعليم على تعزيز قدرة المتعلمين على المساهمة في بناء السلام ومواجهة العنف، فاللجوء إلى التعليم لمواجهة العنف أصبح توجهًا دوليًا متناميًا من أجل فهم أعمق لظاهرة العنف؛ فالتعليم الجيد من شأنه أن يسهم في تنشئة الفرد على منظومة القيم الإيجابية التي تحث على التعايش السلمي والاعتدال والوسطية وقبول الآخر، ونبذ العنف. (Chzhen, Y,2013)

وللبيئة التعليمية الشاملة للمناهج والمقررات الدراسية، والأنشطة المتنوعة, والمعلم، دورًا بارزًا في مواجهة العنف الإلكتروني وتكريس ثقافة السلام والتسامح، والتعليم – عامة – رافد مهم لمواجهة العنف ولتربية التسامح الفكري، شريطة أن يكون قائمًا على الحوار والمناقشة، وقبول الرأي والرأي الآخر، لا التلقين وعلى تبني الفكر النقدي وجرأة المساءلة والمحاكمة، كما يجب أن تتاح له الرؤية الواضحة، والمناهج السليمة، والمعلم، وبيئة تعلم فاعلة. (الأنصاري، ٢٠٢١، ٩٣)

ومن هنا فإن هناك حاجة ماسة إلى سياسة تعليمية تؤكد على أهمية وضرورة تفعيل أدوار المعلم لمواجهة العنف الإلكتروني وتمكينهم من مساعدة تلاميذه على ممارسة التفكير النقدي، وذلك من خلال أنشطة تعليمية مختلفة تعتمد على العصف الذهني، والتعلم النشط، ولعب الأدوار، والتعليم التعاوني، لمساعدة المتعلم على تنمية قدراته على التعبير وإبداء الرأي، والتحاور مع الآخرين، وإعمال العقل، وتنمية خياله العلمي، وتنمية قدرته على الاكتشاف. وفى هذا الاطار يمكن الاستفادة مما يوفره "دليل المعلم لمنع التطرف العنيف" الصادر عن منظمة اليونسكو كمساهمة منها للعمل على منع العنف الإلكتروني. (اليونسكو، ٢٠١٨)

كما يبرز دور المعلم فى مواجهة العنف الإلكتروني من خلال ما يمارسه داخل قاعات الفصل من ممارسات عملية تعكس قيم الاعتدال والوسطية والتسامح والانفتاح والمرونة، مما ينعكس بدوره على المتعلمين، كما ينبغي على المعلم استخدام طرق التدريس التي تشجع على

الحوار والمناقشة والمبادرة والإبداع، واحترام التنوع الفكري، وتعزز احترام الآراء المخالفة لرأي الفرد، وتدريب الطلاب على أسلوب الحوار وممارستهم له داخل قاعات التدريس وخارجها، فضلًا عن تدريب الطلاب على ممارسة التفكير النقدي والفلسفي في كل ما يحيط بهم من ظواهر. (Sar, H., Z, 2016, 166)، وكل ذلك يمثل في مجمله المناخ الوقائي لموجهة العنف الإلكتروني.

وإنطلاقًا من كون المقررات الدراسية تسهم فى مواجهة العنف الإلكتروني، وتعزيز التفاهم والسلام والتسامح بين الطلاب، فإن الاتجاهات التربوية الحديثة فى مواجهة العنف والتطرف تؤكد على ما يسمى (بالاتجاه الوقائى التربوى) من خلال تأصيل وتعزيز ثقافة السلام واللاعنف فى المقررات الدراسية، بحيث لا تستقل تلك الثقافة بذاتها كمادة ذات بناء مستقل بل دمجها فى المناهج المختلفة لتصبح جزءًا منها، ويعد هذا النموذج (الوقائى التربوى)، الذى يركز على نشر المعرفة الأساسية بمخاطر العنف الإلكتروني وثقافة اللاعنف، من أكثر النماذج فاعلية فى إيصال المعرفة الأساسية حول ظاهرة العنف الإلكتروني.(الخراشي،٢٢،٢٠١٧)، وبذلك تسهم المناهج والخطط الدراسية إسهامًا كبيرًا بما تتضمنه من محتوى معرفي ومواقف في تعزيز الوعي لدى المتعلمين بالتأثيرات السلبية لظاهرة العنف الإلكتروني.

ولكى تتمكن المؤسسات التعليمية من مواجهة العنف الإلكتروني ، فإنه يتعين عليها إحداث تغييرات جوهرية فى المناخ الإدارى والوظيفى، ومن ثم يسهم المناخ التعليمي فى بناء شخصية المتعلم وتنمية قيم التسامح وقبول الآخر ونبذ العنفمن خلال إدراك كل عضو داخل المؤسسة التعليمية أن له دورًا فاعلًا داخلها، فالمناخ التعليمي عندما يكون بيئة داعمة لطلابه فإنه يشجع العلاقات الإيجابية بين الطلاب والمعلمين وإكسابهم القدرة على اتخاذ القرارات تجاه ما يواجهونه من تحديات فى مجتمعاتهم. (Howard, Robert W., 2014, 189)

وتمثل الأنشطة التعليمية جزء لا يتجزأ من عملية الإعداد التربوى والثقافى للمتعلمين، وذلك بما تقدمه من خدمات تدعم النمو المتكامل لشخصية الطالب الجامعى، ومن ثم فإن برامج الأنشطة الطلابية تتمحور حول شخصية الطالب وتعنى بالتنمية الاجتماعية والوجدانية، لذلك فإنها تلعب أدوارًا مهمة فى الكشف عن مؤشرات التعصب واللاتسامح.

وفى هذا الصدد، أكدت دراسة(الشكرة،١٥٢،٢٠١٧) على دور الأنشطة التعلمية في مواجهة العنف الإلكتروني وتعزيز الأمن الفكري لدى المتعلمين، وأن مجالات الأنشطة التعليمية تعتبر ميدانًا مناسبًا لحل مشكلات اجتماعية كالتطرف والعنف وعدم التسامح وذلك من خلال تدريس السلام عبر المحاضرات والمناظرات، كما تقدم برامج الرعاية الطلابية دور هام فى

الكشف عن مؤشرات التطرف أو التعصب أو كراهية الآخرين، وذلك من خلال توظيف الاختبارات النفسية لقياس سمات الشخصية، وكذلك جهود الإرشاد النفسى والتربوى التى تسعى لمساعدة الطالب فى فهم ذاته والتكيف مع الآخرين وإنشاء علاقات اجتماعية سليمة قوامها الاحترام الإيجابى المتبادل.

وهكذا تحتاج المؤسسات التعليمية للقيام بدورها الريادي في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني، العمل على ما يلي: (محمد، ٢٠١٢، ٢٣٣).

- **توعية المتعلمين بظاهرة العنف الإلكتروني من خلال المناهج والمقررات الدراسية والمحاضرات والندوات والنشرات ومختلف الوسائل التثقيفية والتعليمية.**
- **إعادة النظر في كافة النظم الإدارية واللوائح المنظمة للعلاقات الأكاديمية والاجتماعية والإنسانية بين جميع العاملين فيها وعلى مختلف المستويات، وبنائها على أساس التسامح والمرونة واحترام الآخرين والحفاظ على إنسانيتهم.**
- **غرس وتعزيز قيم المواطنة الرقمية عند المتعلمين، والتي من خلالها يكتسب المتعلم الكثير من القيم والمعارف والاتجاهات الإيجابية المناهضة لممارسة التنمر الإلكتروني ضد الآخر.**
- **التأكيد على أهمية دور الأنشطة التعليمية المصاحبة للمناهج الدراسية والتي تعزز الاحترام المتبادل والحوار والمحبة وعدم التمييز، من خلال الممارسة العملية للمتعلمين داخل المؤسسات التعليمية.**
- **ربط الأهداف التعليمية بالأهداف الأخلاقية، حتى يكون التعليم وسيلة لغرس التواضع وحب الآخرين في الطالب منذ صغره.**
- **احترام المعلم لتلاميذه، وعدم مناداة أحد تلاميذه بما يكرهه أو ينتقصه أمام زملائه؛ لما لهذا من أثر سيء على صحة المتعلم النفسية، وتعزيز ممارسة العنف الإلكتروني.**
- **عقد جلسات نقاش داخل القاعات الدراسية حول العنف الإلكتروني وأثره على الجميع، وتحفيز المتعلمين على التحدث عن تجاربهم ومشاعرهم بشكل آمن.**

وللمؤسسات الدينية دور في تعزيز البناء القيمي والديني وتنمية الوازع الديني للحد من العنف بأشكاله المختلفة، وإبراز قيم الدين السمحة التي تدعو لعدم إلحاق الضرر والأذى

بالغير، لذلك يجب على جميع المؤسسات التربوية كالأسرة والمؤسسات التعليمية ودور العبادة من تنمية الوازع الديني لما له من دور كبير في إصلاح السلوكيات السيئة الضارة، وغرس القيم الصالحة من المحبة للإنسانية والسلام والإخاء والعيش المشترك وتقبل الآخر والتعاون والتضامن وغيرها من القيم الداعمة لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني.

وفي نفس السياق ينبغي على المؤسسات الإعلامية القيام بدورها التوعوي وتقديم الإرشاد والتوجيه لكافة أفراد المجتمع، والمتعلمين على وجه الخصوص في كل ما من شأنه أن يقي الفرد من الوقوع في العنف الإلكتروني والترهيب من نتائج ارتكابه على الفرد والمجتمع، والتوعية بمخاطر العنف الإلكتروني.

ويبدو مما سبق أن التربية من أجل مواجهة العنف الإلكتروني يتطلب ضرورة تنسيق الجهود بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، وتمثل هذه الوظيفة مرحلة أشبه بمرحلة الإشراف والمتابعة من أجل التأكد من مخرجات المؤسسات التعليمية، وفي هذه المرحلة تعمل المؤسسات التعليمية على متابعة أداء مؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى، وخاصة الأسرة والمؤسسات الدينية والإعلامية وبقية المؤسسات، من حيث مدى التناغم والانسجام فيما بينها، ولا شك أن التكامل والتنسيق بين المؤسسات التعليمية وبقية مؤسسات المجتمع يمثل صمام أمان نجاح العملية التربوية بصورة عامة، ومن ثم فإن المواجهة الحقيقية لظاهرة العنف الإلكتروني تتطلب تبني رؤية شمولية نظرًا لتداخل أدوار هذه المؤسسات وتشابكها.

المحور الثالث- أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني:

تعد المؤسسات التعليمية من أهم مؤسسات المجتمع المعنية بإعداد القوى البشرية وتنمية معارفها وقدراتها وتطوير مهاراتها وخبراتها في ضوء معطيات العصر ومتطلباته وبخاصة لدى الطلاب لما لهم من خصائص نفسية واجتماعية وسياسية . ويشير استقراء وتحليل الدراسات والأدب التربوي إلى أن هناك العديد من الاتجاهات المعاصرة لمواجهة العنف الإلكتروني والتي تتضمن ما يلي:

أولاً- الاتجاه نحو تنمية مفهومي الثقافة الرقمية والسلامة الرقمية وانعكاساتها على العنف الإلكتروني في المؤسسات التعليمية:

أصبح لزامًا على المتعلمين أن يلموا بأبعاد الثقافة الرقمية؛ وبالإجراءات التي تجعل المواطن الرقمي واعيًا لممارساته الرقمية، ومتمكنًا بوسائل الحماية من الأخطار والتهديدات

الرقمية التي يواجهها في العالم الرقمي، حتى يمكنهم مسايرة التطورات الإلكترونية السائدة في هذا العصر، وحتى يمكنهم التعامل الرقمي في جميع المجالات تعاملًا آمنًا وأخلاقيًا؛ وحتى لا يقعوا في مشكلات عديدة نتيجة افتقاد الثقافة الرقمية، ومنها: العنف الإلكتروني واختراق الحسابات، والتعدي على الخصوصية، وفقدان كلمات المرور، وسرقتها، والتنمر الإلكتروني، والعلاقات الافتراضية غير الآمنة، وكذلك عدم التمكن من المهارات الرقمية في مجالات عديدة، كمجال التعليم، وإنشاء المواقع الإلكترونية، والتطبيقات الإلكترونية، والألعاب الإلكترونية، وغيرها. (عبد القادر، ٢٠٢٢،٤)

ونتيجة لارتباط المتعلمين بالأجهزة والتكنولوجيا الرقمية والمواقع الإلكترونية المختلفة؛ فإنهم في حاجة ماسة للثقافة الرقمية؛ حتى يمكنهم التعامل معها بشكل آمن، ويستطيعون من خلالها الحفاظ على خصوصيتهم من جهة، وإدارة حضوره الرقمي يوعي ومسؤولية بما يعكس هويتهم الإسلامية والوطنية، وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقيم التي تساعدهم على بناء سمعة رقمية إيجابية، والوعي بأنواع العلاقات الرقمية، وكيفية إدارتها بشكل فعال، إضافة إلى الانتباه لأشكال العنف الرقمي، وكيفية التعامل معها، والتمكن منها للوصول إلى حالة الاتزان الرقمي.(عبد القادر، ٢٠٢٢،٥)

وتعرف الثقافة الرقمية على أنها قدرة الأفراد في المجتمع على التواصل السليم مع الآخرين من خلال الوسائل التقنية المختلفة، واستخدام الأجهزة والأنظمة والتطبيقات الرقمية في تعزيز أدوارهم وتقديم خدماتهم للمجتمع مع ضرورة الالتزام بالأخلاقيات المستمدة من ثقافة هذا المجتمع (Knox, 2014)، ولأن هذا التواصل والتعامل الرقمي قد يصبح يوما ما موروثًا فكريًا وجب الاعتناء به وطرق تأصيله ونشره لذلك كانت حجرة البدء هو غرس هذه الثقافة الرقمية في الأجيال وربطها بموروثهم الثقافي والحضاري، من خلال المؤسسات التعليمية. (Anthony, 2015,36)

وتعزز الثقافة الرقمية السلوك السوي الذي بواسطته يتم مواجهة السلوك العدواني الذي يتكرر من الفرد أو المجموعة تجاه فرد لا يمتلك مقومات الدفاع عن نفسه، عبر صفحات التواصل الاجتماعي أو ما يرد إليه من الرسائل والصور والوسائط الرقمية أو مواقع الويب، أو الملفات الشخصية المزيفة المحرجة من خلال التطبيقات المختلفة عبر هاتفه المحمول أو جهازه الرقمي. (إبراهيم، ٢٠١٨،٣٣)

وتحرص الثقافة الرقمية على تنمية الوعي الصحيح في أنماطه المختلفة لدى الفرد كآلية رئيسة تواجه السلوك غير السوي عبر البيئة الافتراضية، والمتمثل في شتى صور

السلوك الذي يستهدف الإحراج، أو التشهير، أو الانتقام، أو التقليل من الشأن والعمل، أو التحرش، أو الافتراء، والبهتان، أو الابتزاز، أو الهجوم غير المبرر، أو الإيذاء، أو الإذلال، أو الإساءة، أو الاستمتاع، أو ممارسة السلطة على هذا الفرد، أو الشائعات المغرضة.(عبد القادر، ٢٠٢٤)

وتؤدي الثقافة الرقمية الرقمية دورًا فاعلًا في تناول مشكلة العنف الإلكتروني التي توصف بأنها طابع شخصي يرتبط بالعوامل الاجتماعية والتربوية للشخص الجاني، وعبر أنشطتها تعمل الثقافة الرقمية على الحد من آثار العنف الرقمي المدمرة على مستوى الفرد والمجتمع، خاصة وأن الجاني يستغل ضعف وخطأ الآخر، ويحاول أن يضير به بطريقة ما. (عبد القادر،٢٠٢٤)

وتولي العديد من الدول في العالم قضية السلامة الرقمية أهمية كبيرة، فهناك دول ومنصات أخذت على عاتقها مهمة حماية السلامة الرقمية للمتعلمين وعلى رأسهم المبادرة التي أطلقتها دولة الأمارات العربية الشقيقة التي تسمى "السلامة الرقمية للأطفال" والتي تستهدف لتوعية الأطفال في الفئة العمرية من ٥ إلى ١٨ عاماً بأسس استخدام الإنترنت، وكيفية التصرف مع أي إساءة أو خطر محتمل، من خلال تدريب الأطفال على الاستخدام الآمن لمواقع الإنترنت وتطبيقات التواصل الاجتماعي والأجهزة الذكية.(البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارت العربية المتحدة، ٢٠٢٤)

وتشمل مبادرة السلامة الرقمية للطالب تطوير موارد تعليمية حول السلامة الرقمية، وتمكن الأطفال من أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال، وتعرف الآباء والمعلمين بآليات تعزيز السلامة الرقمية للأطفال في المنزل والمجتمع المدرسي، من خلال تعليم الأطفال وتشجيعهم على الاستخدام الآمن والإيجابي للإنترنت، وتوعية وتأهيل المعلمين، والعمل مع الشركاء في مختلف القطاعات لضمان السلامة الرقمية في الدولة. وتتضمن مبادرة السلامة الإلكترونية للطفل أربعة مبادرات رئيسية هي: (البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارت العربية المتحدة، ٢٠٢٤)

- **مخيمات تفاعلية للأطفال من ٥ إلى ١٨ عاماً لتوعيتهم بالاستخدام الآمن للإنترنت والتواصل الاجتماعي بطرق مبتكرة.**
- **بوابة الكترونية معرفية شاملة لتوفير الأدوات والمعلومات التي تساعد الآباء والأمهات في مواجهة تحديات العالم الرقمي.**

- ورش عمل تدريبية لتعريف الآباء والأمهات والمعلمين بآليات التعامل مع تحديات العالم الرقمي.
- منصة دعم للإجابة على الاستفسارات الطارئة من الأهالي حول السلامة الرقمية.

وجاء إطلاق مبادرة السلامة الرقمية ليعكس رؤى دولة الإمارات وفهمها لطبيعة التحديات التي تواجه الآباء والأمهات لتمكين أطفالهم من فهم مخاطر التكنولوجيا، واستيعاب طرق الاستخدام الأفضل لتطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي.

وتأسيسًا على ما سبق يتضح أن تنمية مفهومي الثقافة الرقمية والسلامة الرقمية للمتعلمين لهما دورًا رئيسًا في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني من خلال تدريب المتعلم على حماية ما لديه من معلومات وبيانات شخصية والسيطرة عليها، وعدم السماح للآخرين من اختراقها والوصول إليها، وبالتالي لا يستطيع أحد ممارسة أشكال وأساليب العنف الإلكتروني على المتمكن للثقافة والتربيةالرقمية، لعدم قدرته على الوصول إلى معلومات تخص الشخص المتمكن من أبعاد الثقافة الرقمية.

ثانيًا– تضمين ثقافة الأمن السيبراني كأحد أساليب مواجهة العنف الإلكتروني في المؤسسات التعليمية:

أصبح زيادة الاعتماد والتبعية على التكنولوجيا الحديثة يستدعي التركيز على المخاطر التي قد تنتج جراء ذلك الاستخدام السيء لشبكات الاتصال والوسائل التكنولوجية، ومن أبرز تلك المخاطر خطر العنف الإلكتروني حيث يواجه أمن شبكات الاتصال وبناها التحتية. فلا يكفي مجرد الثقة بباقي أعضاء المجتمع الرقمي لضمان الوقاية والحماية والأمان، وإنما لابد أن يتوفر لدى كل مستخدم يطلب الأمن والسلامة عبر البيئة الرقمية برنامج حماية من الفيروسات وأن يقوم بعمل نسخ احتياطية من البيانات، وأن يهتم بحماية ما لديه من معلومات من أي قوة خارجية من شأنها أن تقوم بتخريب أو تدمير هذه المعلومات والسطو عليها. (بشير، ٢٠١٦، ٧٢٧)

ومن أساليب العنف الإلكتروني، استيلاء الجاني على المعلومات الشخصية للمستخدم واختراقها للبعث بملفات المستخدم أو استغلال حاسوبه بقصد الإساءة الى الآخرين أو سرقة البيانات الشخصية بقصد الانتحال أو الابتزاز، لذلك لابد أن يكون المستخدم على علم بكيفية حماية معلوماته الشخصية واتخاذ التدابير الأمنية أثناء تعاملاتهم الرقمية وذلك ما يسمى بالأمن الرقمي أو ما يطلق عليه البعض الحماية الذاتية.

وقد أصبح تثقيف المتعلمين بالأمن السيبراني من ضروريات العصر الرقمي بسبب تنامي الاستغلال السيئ المنحرف للشبكات الإلكترونية لتحقيق أهداف إجرامية، ما يؤثر على خصوصية المعلومات للمؤسسات والأفراد، كما يمثل الأمن السيبراني الركيزة الأساسية لأي تحول رقمي للمؤسسات، وهو يعتمد على الاستفادة من التكنولوجيات الرقمية دون خوف، ويوفر للدولة القدرة على حماية مؤسساتها ومصالحها (Moskal, 2020).

ويعرف الأمن السيبراني بأنه"حماية الشبكات وأنظمة تقنية المعلومات وأنظمة التقنيات التشغيلية، ومكوناتها من أجهزة وبرمجيات، وما تقدمه من خدمات، وما تحتويه من بيانات، من أي اختراق أو تعطيل أو تعديل أو دخول أو استخدام أو استغلال غير مشروع، ويشمل مفهوم الأمن السيبراني أمن المعلومات والأمن الإلكتروني والأمن الرقمي، ونحو ذلك" (هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات،٥، ٢٠٢٠).

وتنعكس أهمية التخطيط لسياسات الأمن السيبراني بشكل خاص على المؤسسات التعليمية لما تقوم به هذه المؤسسات من دور كبير في توعية وتثقيف الطلاب رقميًا، وبالتالي اهتمت المؤسسات التربوية في مختلف دول العالم بتنمية مفاهيم الأمن السيبراني للطلاب بما يسهم في رفع مستوى الوعي بالجرائم الإلكترونية والمخاطر السيبرانية، والقدرة على التعامل بوعي مع شبكات الإنترنت والتصدي للوصول غير المسموح عبر الشبكات.

وتعد تجربة المملكة العربية السعودية إحدى أهم التجارب العربية الرائدة في مجال الأمن السيبراني، فقد صدر الأمر الملكي بإنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني عام ٢٠١٧م، وهي الجهة المختصة في المملكة بالأمن السيبراني، والمرجع الوطني في شؤونه، وتعمل الهيئة على حماية المصالح الحيوية للدولة وأمنها الوطني والبنى التحتية الحساسة والخدمات والأنشطة الحكومية (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، ٢٠١٨، ٦).

وتظهر جهود المملكة في إطلاق المركز الوطني الإرشادي للأمن السيبراني من أجل رفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني وتجنب المخاطر السيبرانية وتقليل آثارها، وإصدار التنبيهات بآخر وأخطر الثغرات، وإطلاق حملات وبرامج توعوية، والتعاون مع المراكز الإرشادية الأخرى(موقع المركز الوطني الإرشادي للأمن السيبراني،٢٠٢١)،

وفي ذات السياق، تم إطلاق الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز تحت مظلة اللجنة الأولمبية السعودية؛ للعمل على تقديم أنشطة وبرامج تساهم في زيادة وعي المجتمع بالأمن السيبراني والبرمجة والدرونز ودعم وتشجيع الشباب للاحتراف في مجال الرقمنة والأمن السيبراني وتطوير البرمجيات بناء على أفضل الممارسات والمعايير العالمية، وقدم الاتحاد

العديد من الفعاليات النوعية منها: (موقع الاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز، ٢٠٢١).

- معسكر طويق البرمجي لتعلم البرمجة.
- إنشاء كلية الأمن السيبراني والبرمجة والذكاء الاصطناعي بالرياض.
- استحداث كلية الأمن السيبراني في عدد من الجامعات كجامعة الملك سعود وجامعة جدة.

وتفعيلًا لدور المؤسسات التربوية لنشر ثقافة الأمن السيبراني، فقد وقعت وزارة التعليم والهيئة الوطنية للأمن السيبراني اتفاقية لتعزيز التعاون المشترك في مجالات التعليم، والبحث العلمي، والتدريب، والتوعية في مجال الأمن السيبراني؛ بما يسهم في تأهيل الكوادر الوطنية وبناء القدرات في مجال الأمن السيبراني، وتضمنت مجالات التعاون، دعم التعاون المشترك في برامج التعليم العالي والتدريب وبناء القدرات في مجال الأمن السيبراني، ورفع جودة مخرجات برامج التعليم العالي في الأمن السيبراني، بالإضافة إلى رفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني في التعليم العالي (وزارة التعليم، الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، ٢٠٢١).

وفى ضوء هذه الجهود، التي توليها المملكة للأمن السيبراني الوطني، فقد تم تضمين ثقافة الأمن السيبراني في المؤسسات التربوية والثقافية، وفي مقدمتها الجامعات السعودية، فقد اهتمت معظم الجامعات في المملكة بتدريس مواد أمن المعلومات في كليات الحاسب لديها، وتخصيص برامج للدراسات العليا في ذلك المجال، مرورًا بتأسيس المراكز والمؤسسات المعنية بالأمن السيبراني.

كما قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى، والتي تهدف إلى إنشاء بنية تحتية الكترونية آمنة وقوية للمواطنين، من خلال تشجيع الابتكار الرقمي في مجال الأمن السيبراني، وتمكين المؤسسات العامة والخاصة من حماية نفسها من الهجمات الإلكترونية، وكذلك حماية أصول البنية التحتية المهمة، وتكوين قوة عاملة ذات مستوى عالمي للأمن السيبرانى في الإمارات العربية المتحدة، وقد صدر القانون رقم١١ لسنة ٢٠١٤ بشأن إنشاء مركز دبي للأمن الإلكتروني، الذى يعد مركزًا دوليًا رائدًا ذو ريادة تكنولوجية، وتقوم استراتيجيته على التوعية الأمنية الإلكترونية التي ترمي إلى بناء مجتمع معلوماتي آمن، وأكثر إدراكًا لمخاطر الأمن الإلكتروني (ولاء محمد الطاهر،٥٠،٢٠٢١).

ولماليزيا تجربة رائدة في مجال الأمن السيبراني حيث بدأت بتوظيفه في التعليم، وأنشأت مركز Cyber Security Malaysia (CSM) وتأتي هذه المبادرة للتوعية الرقمية عبر

الإنترنت، وتثقيف وتعزيز الوعي بشأن المشكلات التكنولوجية والاجتماعية التي تواجه مستخدمي الإنترنت، وخاصة المخاطر التي يواجهونها على الإنترنت، واستهدفت هذه المبادرة توعية المعلمين والطلبة والمنظمات والمواقع الاجتماعية، وخصصت لكل منهم موقعًا على الإنترنت يصف المخاطر السيبرانية وكيفية الوقاية منها.

(https://www.cybersecurity.my/en/index.html)

وتعد الولايات المتحدة من أوائل الدول التي بدأت التعامل مع الأمن السيبراني كمهمة ذات بعد استراتيجي، وقد اهتمت الولايات المتحدة الأمريكية بتضمين استراتيجية الأمن السيبراني في جميع الهيئات والمؤسسات داخل أمريكا، والتأكيد على أهمية تنمية الثقافة والتكنولوجيا الرقمية من خلال المناهج الدراسية، وخاصة ضمن مدخل STEM التعليمي، بالإضافة إلى العمل على جعل مقررات علوم الحاسوب والأمن المعلوماتي جزءًا أساسيًا من المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية، ويشرف على تلك الجهود المركز القومي لبحوث التعليم السيبراني المتكامل، وأسس المركز عام ٢٠١٦، ويسعى إلى تعزيز قدرات جميع المتعلمين في مجال الثقافة والتكنولوجيا الرقمية، وإعداد أجيال من الخريجين المتخصصين في مجالات الرقمنة والعلوم والتكنولوجيا والأمن المعلوماتي (https://nicerc.org).

وعلى الصعيد المصري تحظى قضية الأمن السيبراني باهتمام كبير حتى باتت تمثل قضية أمن قومي، وهذا ما يؤكده نص المادة رقم (٣١) من الدستور المصري (يناير،٢٠١٤) بأن "أمن فضاء المعلومات جزء أساسي من منظومة الاقتصاد والأمن القومي وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ عليه على النحو الذي ينظمه القانون، وفي إطار جهود الدولة لدعم الأمن القومي وتنمية المجتمع المصري تم تشكيل المجلس الأعلى لتأمين البنية التحتية للاتصالات والمعلومات (المجلس الأعلى للأمن السيبراني) التابع لرئاسة مجلس الوزراء برئاسة وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠١٥، وقد وضع المجلس استراتيجية وطنية للأمن السيبراني (٢٠١٧-٢٠٢١) لتأمين البنى التحتية للاتصالات والمعلومات بشكل متكامل لتوفير البيئة الآمنة لمختلف قطاعات الدولة وتقديم الخدمات الإلكترونية بشكل متكامل، وتتضمن الاستراتيجية عددًا من البرامج التي تدعم الأهداف الاستراتيجية للأمن السيبراني بما يدعم التحول نحو اقتصاد رقمي متكامل يحافظ على مصالح الدولة ويسهم في نهضتها (المجلس الأعلى للأمن السيبراني، ٢٠١٧، ٣).

وباستقراء تلك التجارب السابقة يتضح الاهتمام الدولي والمحلي بتعزيز ثقافة الأمن السيبراني، وما قدمته الدول من جهود ومشروعات لتضمين سياسات الأمن السيبراني في التعليم

ورفع مستوى الوعي بالجرائم الإلكترونية والمخاطر السيبرانية، والقدرة على التعامل بوعي مع شبكات الإنترنت والتصدي للوصول غير المسموح عبر الشبكات، كما يتبين أن مدخل الأمن السيبراني له دورًا كبيرًا في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني من خلال تمكين الفرد من حماية ما لديه من بيانات ومعلومات شخصية والتحكم فيها وعدم السماح للآخرين من اختراقها والوصول إليها، وبالتالي لا يستطيع أحد ممارسة أساليب العنف الإلكتروني على المستخدم للأمن السيبراني، لعدم قدرته على اختراق المعلومات التي تخص الشخص المستخدم للأمن السيبراني بدون أخذ موافقة منه، ومن هنا يتأكد ضرورة تضمين سياسات الأمن السيبراني في المؤسسات التعليمية لتلافي المخاطر والتحديات السيبرانية المتعددة ، وتحصين المتعلمين رقميًا، بما يمكنهم من مواجهة العنف الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

ثالثًا– الاتجاه نحو التركيز على تفعيل قوانين الجرائم الإلكترونية والتشريعات الخاصة في مواجهة العنف الإلكتروني :

أدى تطور الجريمة ووصولها إلى أجهزة الحاسوب المتصلة بشبكة الإنترنت إلى ظهور مفاهيم عدة في الأدبيات والقوانين الدولية تصف العمل الإجرامي الإلكتروني، فبرزت مصطلحات الجريمة السيبرانية، الجريمة المعلوماتية، جريمة الحاسب الآلي، الجريمة الإلكترونية، الإرهاب الإلكتروني ، العنف الإلكتروني، إلا أن أكثرها تداولًا في المنظمات الدولية هي الجريمة السيبرانية (Cyber Crime) التي تعرف بأنها نشاط إجرامي يستهدف أو يستخدم جهاز حاسوب أو شبكة حاسوبية أو جهازًا متصلا بالشبكة بواسطة مجرمي الإنترنت، وتهدف هذه الجريمة إلى كسب المال أو إتلاف الممتلكات المادية والبرمجية أو لأسباب أخرى قد تكون سياسية أو عسكرية أو شخصية.

ويمكن النظر إلى القوانين الرقمية على أنها المسئولية الإلكترونية للإجراءات والأفعال أو هي القيود التشريعية التي تحكم استخدام التكنولوجيا (Ribbl & Bailey, 2017)، ويعد اتجاه القوانين الرقمية هو المعنى بالأخلاقيات المتبعة داخل مجتمع التكنولوجيا، لمعاقبة الاستخدام غير الأخلاقي للتكنولوجيا المتمثل في صورة الجرائم الإلكترونية، وتؤكد دراسة (الدهشان،١٦، ٢٠١٥) أن المستخدمين للبيئة الرقمية بحاجة إلى فهم القوانين الرقمية التي تكافح الجرائم الإلكترونية والتي يمكن أن تشمل سرقة وإهدار ممتلكات الآخرين أو هويتهم عبر الإنترنت، بالإضافة إلى الأعمال غير الأخلاقية كاختراق معلومات الآخرين والتحميل غير القانوني للصوتيات، ونشر الشائعات لإلحاق الضرر بالمستخدم، وإرسال معلومات مزيفة، والتحرش والابتزاز، وكل ذلك يعد عملًا منافيًا للأخلاق وجريمة أمام القانون الرقمي.

ونظرا لتزايد الجرائم الالكترونية غير الاخلاقية علي شبكات الإنترنت فقد تعالت نداءات كثيرة بسن قوانين وتشريعات تتوافق مع التطور التكنولوجي المتسارع في الاتصال الالكتروني، لمكافحة جرائم الإنترنت واحترام حقوق الانسان وتحقيق الأمن والأمان له رقميًا وفرض عقوبات لكل مخالف لها يقع تحت طائلة الملاحقة القانونية. ونتيجة لارتباط المتعلمين بالأجهزة والتكنولوجيا الرقمية والمواقع الإلكترونية المختلفة؛ فإنهم في حاجة ماسة لمعرفة القوانين الرقمية التي تنظم التعامل بين الأفراد مع بعضهم البعض، وبين الأفراد والجهات الحكومية والخاصة، وكيف يسهم المواطن الرقمي في توعية الآخرين للعيش في عالم أكثر أمنًا.

وعلى المستوى الدولي أقرت كثيرًا من الدول العالمية قوانينها الخاصة، ولتوحيد التنسيق بين الدول في مكافحة الجريمة السيبرانية قامت الجهات والمنظمات الدولية بجهود في هذا الجانب، كما يتضح على النحو التالي: (وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٤، ١٦٢)

١- المجلس الأوروبي (European Council): وذلك من خلال العمل على ما يلي:

- تأسيس اتفاقية بشأن الجرائم المعلوماتية في بودابست- المجر بين دول القارة.
- تعد أول معاهدة دولية بشأن الجرائم التي ترتكب عبر شبكة الإنترنت.

٢- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC): وذلك من خلال العمل على:

- تعاون المكتب مع الدول الأعضاء لدراسة الجريمة السيبرانية، والتصدي لها عبر تبادل التشريعات. الوطنية، والمساعدة الفنية لأفضل الممارسات.

٣- الشرطة الدولية (Interpol)، وذلك من خلال:

- ملاحقة المطلوبين بين الدول، وتقديم المعلومات المشتركة للقضاء عليهم.
- تحليل الجريمة السيبرانية. وطرائق تنفيذها لمنع تكرار وقوعها في ظروف مماثلة مستقبلًا.

وقد أقرت كثير من الدول العربية نظامها الخاص لمكافحة الجرائم السيبرانية، بدأتها المملكة العربية السعودية في إقرار قانون لمكافحة جرائم المعلوماتية، كما أقرت عدة دول نظامها الخاص لاحقًا كالإمارات العربية المتحدة، والكويت، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية مصر العربية، وغيرها من الدول.

ومع تسارع الدول العربية لإقرار قانونها الخاص أسست جامعة الدول العربية في عام ٢٠١٠م الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وهدفت الاتفاقية على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة جرائم المعلوماتية لدرء أخطارها، والحفاظ على

مصالح الدول وأمنها، وسلامة مجتمعاتها وأفرادها. (وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٤، ١٦٢)

وقد اهتمت حكومة المملكة العربية السعودية بالمحافظة على الأمن السيبراني، والحماية من الجرائم السيبرانية عبر إقرارها لقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية، حيث تولت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات التصدي لهذه المهمة. ثم تم إنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني في عام ١٤٣٩هـ، وتعنى هذه الهيئة بتنظيم إستراتيجية الأمن السيبراني داخل الدولة، ووضع الآليات والأطر، والمعايير للجهات الحكومية، وغير الحكومية المتعلقة بالأمن السيبراني، وتحديثها باستمرار، كما أنشأت الهيئة مركزًا للتوعية والتنبيه بأخطار الأمن السيبراني من هجمات أو برمجيات ضارة، وإشراك المجتمع للتعاون على مساعدتها لمواجهة هذه الأخطار.

وقد تفوقت المملكة العربية السعودية عالميًا في مجال الأمن السيبراني عام ٢٠٢١م بحصولها على المركز الثاني ضمن المؤشر العالمي للأمن السيبراني، والمركز الأول على مستوى الوطن العربي والشرق الأوسط وقارة آسيا في المؤشر العالمي للأمن امامة السيبراني الذي تصدره وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" الاتحاد الدولي للاتصالات". (وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية،١٦٢، ٢٠٢٤)

وفي نفس السياق فقد أقرت مصر مجموعة من القوانين لمكافحة الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية منها؛ قانون الاتصالات رقم (١٠) لعام ٢٠٠٣، قانون التوقيع الإلكتروني رقم (١٥) لعام ٢٠٠٤، وقرار رئيس الجمهورية رقم (٢٦٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن انضمام مصر إلى الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، وأخيرًا قرار رئيس الجمهورية القانون رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وتضمن للمرة الأولى تجريم الممارسات الإلكترونية غير المشروعة ومنها التزوير الإلكتروني وإنشاء مواقع للتشجيع على الإرهاب ونقل المعلومات وتزييفها، والاختراق الإلكتروني وغيرها من الجرائم الإلكترونية وجرائم تقنية المعلومات، وتتراوح العقوبات في هذا القانون من غرامة مالية إلى عقوبات تصل للسجن على حسب جسامة الجريمة التي يترتب عليها تهديد الأمن القومي. (الجريدة الرسمية، ٢٠١٨)

وتأسيسًا على ماسبق، يبدو أهمية تعريف المتعلمين المستخدمين للبيئة الرقمية بالقوانين الرقمية والعقوبات الخاصة بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، من أجل زيادة وعيهم

بعدم اختراق الأنظمة والأجهزة الخاصة بالأفراد أو المنظمات، والوعي باحترام الآخرين في شبكة الإنترنت وعدم الإساءة لهم أو التعدي على حقوقهم وحرياتهم.

رابعًا– التربية الأخلاقية كأحد أساليب مواجهة تحديات العنف الإلكتروني:

أصبحت المجتمعات تعيش أزمة فى مجال التربية والتعليم بشكل عام، وفى التربية الأخلاقية بشكل خاص. وهناك العديد من المظاهر العديدة التي تعكس أزمة التربية الأخلاقية، منها: التفكك الأسري، العزلة، الاغتراب النفسي والفكري لدى الشباب، انتهاك الخصوصيات، فضلاً عن زيادة معدلات الجرائم الإلكترونية والانحراف السلوكي، وتفشي ما يعرف بالعنف الإلكتروني بكافة أشكاله وأنواعه، وظاهرة الالتراس والتحفيل الرياضي، بالإضافة إلى مخاطر العولمة الثقافية والغزو الفكري (خليل، ٢٠٢٢، ٢٢٥)

ولاشك أن لأزمة التربية الأخلاقية أسباب عديدة منها القصور فى التربية من قبل مؤسسات التربية والتعليم، ومنها ما يرتبط بالأعلام المرئى والمسموع، ووسائل التواصل الأجتماعى وغيرها من الأسباب التى تدعو الى القول بوجود أزمة فى التربية الأخلاقية فى عالم اليوم وكذلك فى عالم الغد دائم التغير.

ويتضمن مفهوم التربية الأخلاقية العملية المتوازنة التي تشتمل على كل من السلوك الفردي والعلاقات الاجتماعية، فهي تركز على السلوك الإنساني بترسيخ قيم ومبادئ ومعايير أخلاقية يقرها ويوافق عليها المجتمع بغية تحقيق السعادة والطمأنينة والأمن والعيش المشترك لكل أفراد المجتمع.(جرار،٢٠١٩،٣٤٦)، كما تعرف التربية الأخلاقية بأنها: الركيزة الأساسية التي يقوم عليها النشاط الإنساني، أو هي القوة التي تنظم الحياة الاجتماعية من كل جوانبها، فالأخلاق ليست مجموعة من القوانين المجردة بقدر ما هي أسلوب في التعامل مع الأفراد في مواقف الحياة العملية. (نسرين حسين،٢٠٢٠، ٥١٤)

وتقوم أنظمة تعليمية عديدة بدمج "التربية الأخلاقية" في العملية التعليمية، وذهبت عدة دول إلى إفرادها في مادة منفصلة خاصة، بعد معطيات عالمية أكد من خلالها خبراء التربية والتعليم على الحاجة الماسة لتعليم الأخلاقيات. وهناك العديد من الدول التي تطبق "التربية الأخلاقية" في المؤسسات التعليمية، يمكن تناولها على النحو التالي: (خليل،٢٠٢٢)، (غنايم، ٢٠١٦)، (خالد،٢٠١٦)، http://24.ae/article.aspx?ArticleId=271214

فرنسا:

أدرجت التربية الأخلاقية والمدنية، في المناهج التعليمية الفرنسية في بداية السنة الدراسية لعام ٢٠١٥، إثر الهجمات الإرهابية التي شهدتها باريس في يناير (كانون الثاني) من العام نفسه.

ومنذ الستينات كانت الأخلاق أحد الأركان الأساسية للتعليم في فرنسا، ومن ثم تراجعت وألغيت في ١٩٦٨ لتحل محلها دروس التربية البدنية، ولكن في ٢٠٠٨ عاد التعليم المدني والأخلاقي للمدارس، إلا أنه لم تكن صمة برامج مفصلة له، ويهدف التعليم الأخلاقي في فرنسا إلى تنمية القدرة على العيش معاً وتعميم ثقافة التوعية واحترام الذات والقدرة على التعاطف، وثقافة الحكم والقانون في مجتمع ديمقراطي، وثقافة الحكم على الأمور والالتزام بالواجبات والمسؤوليات.

اليابان:

كانت التربية الأخلاقية تدرس في اليابان، ولكن كمادة غير رسمية، تعطى حصة واحدة أسبوعياً، وبلا كتب دراسية، لكن وزارة التربية اليابانية أعلنت أخيراً عن إدخال التربية الأخلاقية في المنهج الرسمي كمادة للدراسة منذ عام ٢٠١٨ – ٢٠١٩، ومن إيجابيات تدريس التربية الأخلاقية في اليابان ما تؤديه من دور مهم في مساعدة المتعلمين على تحقيق حياة أفضل لهم، بالإضافة إلى تأمين تنمية مستدامة للمجتمع والدولة. ولذلك السبب، يجب أن تشكل المادة جوهر التعليم المدرسي، بعد أن شكل تعليمها بطريقة غير رسمية، فجوات ضخمة بين المدارس والأساتذة في مجال طريقة تعليمها. كما تكتسب تدريس التربية الأخلاقية في اليابان أهميتها في كونها تكمن في معالجة مشكلة العنف والتنمر في المدارس.

أستراليا:

تهتم استراليا بتدريس "التربية الأخلاقية"، ضمن مواد أخرى كالتاريخ، وبدأت في تشكيل مفهوم متجدد لها، منذ ٢٠٠٥، وحددت مبادئ أوسع وأدق في ٢٠٠٦.

بريطانيا:

رغم أن بريطانيا لم تخصص تسمية وتفرد مادة لتعليم التربية الأخلاقية، إلا أنها منذ ١٩٨٨ تعمل على غرس قيم متنوعة في الأطفال وتترك للمعلمين حرية تفسير المعايير الأخلاقية للطلاب بما يتناسب ورؤيتهم.

الصين:

تدرس "التربية الأخلاقية" منذ ١٩٤٩، وتوالت التعديلات والتغييرات في تطبيقه في المدارس، وخاصة ما بين٢٠٠٤ و ٢٠٠٦، حيث طبقت تصورات جديدة لزاوية تعليمها للطلاب، ضمن المناهج الدراسية، وتخصص الصين معلمين مختارين لتعليم التربية الأخلاقية، ضمن مواد أساسية أخرى.

ماليزيا:

تعتبر البداية الحقيقية للتربية الأخلاقية في مدارس ماليزيا بتاريخ ١٩٨٣، حيث ركزت على الأطفال والمراهقين، ووضعت كمادة أساسية في عام ١٩٩٣، وتم تطويرها في ١٩٩٥، وعززت مرة أخرى وأضيفت عليها تعديلات محورية في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠.

سنغافورة:

استبدلت في عام ١٩٩١ سنغافورة، مادة "الدين"، بـ "التربية الأخلاقية"، وكانت القيم تدرس للطلاب منذ ١٩٧٨.

أمريكا:

بدأت التربية الأخلاقية تحظى بتركيز كبير في المدارس ما بين ١٩٢٨ و١٩٣٠ ، بعد ملاحظة خلل في المبادئ الأمريكية لدى الأجيال الجديدة، ومن بعدها انصرف النظام التعليمي عن جعلها أولوية، ولكن بعد ظواهر اجتماعية مقلقة في الفترة من ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٠، عادت التربية الأخلاقية للواجهة، وخصصت بشأنها برامج متنوعة في كافة المدارس.

الهند:

تشغل فكرة تعليم الأخلاق مساحة واسعة موغلة في القدم عبر تاريخ الهند، ومنذ استقلالها في ١٩٤٧ وضعت الهند "التربية الأخلاقية"، في مكانة كبيرة داخل النظام التعليمي. وفي عام ١٩٨٦، جعلت الهند "التربية الأخلاقية" وفق سياسات منظمة أكثر ووسعت بعدها الثقافي والوطني.

إيطاليا:

نص المنهج الدراسي الذي وضعته وزارة التربية والتعليم، عام ١٩٥٥ على ضرورة تضمين التربية الأخلاقية والاجتماعية، والمسؤولية الشخصية والانتماء والسلوك السليم والقيم الأساسية والوطنية، لدروس الطلاب.

الإمارات العربية المتحدة:

تقدم دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا رائدًا للدول التي تنتشر فيها المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية على نطاق واسع، وتتكامل جهود المؤسسات المختلفة مع الدولة في معالجة ظاهرة العنف، وتأتي المؤسسات التعليمية في مرتبة متقدمة ضمن الاستراتيجية الشاملة التي تتبناها الإمارات في مواجهة العنف، ليس فقط لأنها تلعب دورًا مهمًا في تحصين الطلاب منذ الصغر ضد العنف، ولكن أيضًا لأنها تتعاون مع مؤسسات المجتمع الأخرى، الأسرة والإعلام والمجتمع المدني والقطاع الخاص في مواجهة العنف والإرهاب، مما يعزز جهود الحكومة في هذا الصدد.

وقد أطلق ديوان ولي عهد أبوظبي، وبتوجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، مبادرة تدعم العملية التعليمية بمادة "التربية الأخلاقية" في المناهج والمقررات الدراسية،

بالتعاون والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم ومجلس أبوظبي للتعليم وباقي المؤسسات ذات الصلة، وتشمل مادة التربية الأخلاقية خمسة عناصر رئيسة، هي الأخلاقيات، والتطوير الذاتي والمجتمعي، والثقافة والتراث، والتربية المدنية، والحقوق والمسؤوليات، وتتضمن المبادرة تشكيل لجنة لاعتماد أطر منهجية ومعايير مناسبة لإعداد مادة التربية الأخلاقية، بما يتوافق مع الهوية الثقافية والعادات والتقاليد الإماراتية، لكي تسهم مع جهود مختلف المؤسسات والهيئات في وضع أسس علمية ومضامين تربوية وبرامج مدروسة وآليات عمل تضمن تكامل هذه المادة الحيوية مع باقي المقررات الوطنية والدراسية.

وتهدف المبادرة إلى تعزيز وغرس منظومة القيم الأخلاقية والإيجابية في دولة الإمارات بين طلاب المدارس، على أساس مبادئ التسامح والاعتدال والانفتاح والتعايش واحترام الآخرين والحوار الحضاري والتعايش السلمي بين الأمم والشعوب، نظام قيم يتصدى ويعالج ثقافة الكراهية والتطرف الفكري.

ويقدم برنامج التربية الأخلاقية منهجًا مبتكرًا وتفاعليًا مصممًا لتطوير الشباب من مختلف الجنسيات والأعمار في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تعزيز معرفتهم بالمبادئ والقيم العالمية التي تعكس التجارب الإنسانية المشتركة. ويدور البرنامج حول بناء شخصية الطالب بهدف إعداد الجيل القادم من القادة ونماذج يحتذى بها، الذين يساهمون بشكل إيجابي في تعزيز الحياة الاجتماعية، والارتقاء بالعلاقات الإنسانية، واعتماد مفهوم التعايش على مستوى المجتمع المحلي والعالم بأسره، بالإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى ترسيخ مفهوم المواطنة الصالحة.(فليمستروم، ٢٠٢٢).

وباستقراء تلك التجارب السابقة يتضح أن معظم تلك الدول صوبت الأنظار نحو التربية الأخلاقية، بحكم كونها تساعد المتعلمين على تحقيق حياة أفضل، وتأمين تنمية مستدامة للمجتمع والدولة، ومواجهة مشكلات العنف الإلكتروني، ومن هنا تأتي ضرورة وأهمية التربية الأخلاقية في المؤسسات التعليمية لتلافي المخاطر والتحديات الإلكترونية، وتحصين الطلاب قيميًا، بما يمكنهم من التعامل مع معطيات الثورة الرقمية في جانبها الإيجابي، ومواجهة العنف الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

خامسًا– الاتجاه نحو تنمية قدرة المتعلمين على ممارسة التفكير النقدي فى بيئات التعلم الرقمى:

أصبحت برامج تنمية التفكير وتعليمه هدفًا رئيسًا من أهداف المؤسسات التربوية، وعليه فإن الكثير من القائمين على العملية التعليمية يتفقون على ضرورة تعليم التفكير وتنمية مهاراته لدى

المتعلمين، ويعد التفكير النقدي من أهم المهارات التي يحتاجها الأفراد في العصر الرقمي، المليء بالمعلومات والأفكار، وأحد أهم المهارات التي يحتاج إليها الأفراد لكي يتمكنوا من مواجهة ما قد يصادفهم من مواقف ومشكلات وتحديات مختلفة في حياتهم اليومية، لهذا من المهم أن يكون الأفراد قادرين على تحليل وتقييم المعلومات بشكل نقدي.

وقد بينت نتائج بعض الدراسات السابقة التي أجريت في بعض المؤسسات التعليمية العربية انخفاض مستوى التفكير النقدي الكلي ومهاراته لدى طلاب هذه الجامعات والكليات، وقد يعزز هذه النتائج ما نراه في وجود معظم أنظمة التربية والتعليم في البلدان العربية في مؤخرة الترتيب حسب المؤشرات العالمية لجودة التعليم. وتعتبر هذه الدراسة من أوئل الدراسات الميدانية مقارنة في موضوع مهارات التفكير النقدي لدى طلاب عدة جامعات عربية. واشتملت العينة الكلية لهذه الدراسة على ٣٢١٩ طالباً وطالبةً موزعين على خمسة بلدان عربية وهي الجزائر والسودان واليمن وفلسطين وليبيا. وقد طبقت اختبار واطسن جليسر المختصر لقياس مستويات التفكير النقدي ومهاراته لدى هؤلاء الطلاب.وتمت مقارنة أداء الطلاب في خمس مهارات نقدية وهي: التفسير، الاستنباط، إدراك الفرضيات، تقويم الحجج (الأدلة) والاستنتاج بالإضافة إلى مقارنة الأداء الكلي في هذه المهارات. (عشوي وآخرون، ٢٠٢١)

وارتباطًا بما سبق، ومنذ أخذ الاتحاد الأوربى والمجلس الأعلى للجامعات المصرية بمقترح جامعة القاهرة بتدريس مقرر التفكير النقدي ازداد الإحساس بأهمية هذا المقرر مع ازدياد مسئولية الجامعة تجاهه حين يصدر عنها، ومن ثم كان لجامعة القاهرة السبق بين الجامعات المصرية الأخري فيما يتعلق بمبادرة تدريس مقرر التفكير النقدي الذي تم إعداده من قبل نخبة من أساتذة جامعة القاهرة وباحثيها كمتطلب جامعي، وتم تدريسه لجميع طلاب الفرقة الأولى بمرحلة البكالوريوس في جميع كليات جامعة القاهرة منذ بداية الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٩.

ومن الجدير ذكره أنه تم إعداد المقرر وتحويله إلى كتاب الكتروني، كما تم عمل دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بمركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لكيفية تدريسه، وتم التنسيق مع العمداء للتأكيد علي أن كل الكليات أدرجت مقرر التفكير النقدي ضمن مناهجها الدراسية، شأنها شأن أي مادة دراسية يتم إدراجها ضمن الجدول الدراسي ولها ساعات تدريسية ويتم وضعها ضمن جدول الامتحانات، وفي المرحلة الأولى لم يتم اضافتها إلى المجموع، لأنها تجربة جديدة، ولكن النجاح فيها وجوبي، ثم بعد ذلك تم تحويل المقرر من مادة للنجاح والرسوب فقط إلى مادة تضاف للمجموع التراكمي للطلاب.

وتعد المؤسسات التعليمية بمثابة البيئة الملائمة لتنمية التفكير النقدي من خلال محاولة تغيير طرق التفكير الخاطئة للمتعلمين، وما توفره من ثقافة واعية وصحيحة حول ممارسة التفكير النقدي؛ فالمؤسسات التعليمية من أهم المؤسسات التي يعتمد عليها في تشكيل بنية الفكر وتعلم طرق التفكير النقدي؛ ولكي تحقق المؤسسات التعليمية هدفها في تنمية التفكير النقدي وحل المشكلات للطلاب فلابد وأن تعمل عناصر المنظومة التعليمية بصورة تعاونية وتكاملية وبانسجام تام، وأن تتآلف معا في تركزيها على هدف مشترك يتمثل في تنمية قدرات الطلاب على ممارسة التفكير النقدي وحل المشكلات، لما له أكبر الأثر على تكوين الوعي النقدي لدى طلاب الجامعات العربية في ظل تحديات العصر الرقمي. (ألماظ، ٢٠٢٣ ،٦٣٠).

سادسًا– تبني استراتيجية إعلامية ومجتمعية شاملة في مواجهة العنف الإلكتروني:

يرتكز هذا الاتجاه على ضرورة تبني استراتيجية إعلامية ومجتمعية شاملة لمواجهة العنف الإلكتروني من خلال العمل على ما يلي: (شريف،٢٢٩،٢٠٢٠)

- عقد حوارات مجتمعية ومؤتمرات تهدف إلى تسليط الضوء على حجم وخطورة ظاهرة العنف الإلكتروني، والأبعاد السياسية والتقنية لها، وكذلك أحدث الوسائل، وأكثرها فاعلية في مواجهة العنف الإلكتروني.
- تفعيل دور وسائل الإعلام في مواجهة الفكر الإجرامي للتنظيمات الإرهابية على شبكة الإنترنت والتحذير من مختلف المواقع المحرضة على العنف والداعية للتعبئة والتجنيد للفكر المتطرف مع ضرورة التعاون مع الجهات الأمنية في الحصول على المعلومات اللازمة للمساعدة على مواجهة هذه النوع من الإرهاب أو ما يطلق عليه بالإعلام الأمني.
- بث مادة إعلامية حول ضحايا العنف الإلكتروني والنتائج السلبية المترتبة على استخدام الإنترنت في تشجيعه والترويج له والتعامل بحرص ويقظة مع ما تنشره التنظيمات الإرهابية على المواقع الإلكترونية المختلفة.
- نشر قيم المواطنة والتسامح والفكر الوسطي وتعزيز مكانة المؤسسات التربوية في نفوس المواطنين من خلال تعظيم إنجازاتها وتقدير جهودها في مجال مكافحة جرائم العنف الإلكتروني.

وقد كان للمملكة العربية السعودية تجربة رائدة في مكافحة العنف الإلكتروني الذي نشأ في بعض مواقع التواصل الاجتماعي (فيس بوك – تويتر – منصات الدردشة المجموعات البريدية المغلقة)، حيث لجأت المملكة العربية السعودية إلى وضع استراتيجية موحدة ومحكمة،

لها رافدين أحدهما أمني، والآخر فكري وأيدولوجي، وذلك لمواجهة جماعات العنف التي تقوم بتجنيد الشباب من خلال اقناعهم بالفكر الإرهابي عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك من خلال مواقع ومنصات إلكترونية مضادة تشرح صحيح الدين الوسطي المعتدل، وتبين خطأ الأفكار المتطرفة، وبعدها عن سماحة الدين، بالإضافة للدور الأمني في هذا الإطار من تتبع المواقع التي تروج للعنف ورصد ما يدور فيها، والتنسيق مع الدول الصديقة لضبط العناصر الإرهابية التي تروج للعنف، وتقوم بنشر ثقافة العنف. (السبيعي،٢٠١٣،٥٥)

ومن الاتجاهات الحديثة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة العنف الإلكتروني سياسة الشبكة، أو استراتيجية الحرب والحرب المضادة، حيث ترتكز على ثلاثة محاور أساسية هي: الرصد والمراقبة، سحب المحتوى الرقمي، الدعاية المضادة، وتقوم المباحث الفيدرالية الأمريكية بمتابعة آلاف الحسابات المنتشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومحاولة حصر أعداد الحسابات التي تروج العنف الإلكتروني، وتحض على الكراهية، وتروج للعنف، ومتابعة أعداد الشباب المتابعين لها، ورصد الحركات الإرهابيين، ومصادر التمويل، والمواقع التي توفر محتوى يسهل لهم صناعة الأسلحة أو الوصول إليها. (Gertstenfeld, 2018,33)

كما تم رصد عدة حسابات رقمية تقوم جماعات العنف من خلالها ببث نشاطاتها، والترويج لأفكارها، في محاولة منها للتعويض عن افتقادها إلى المنابر الاعلامية الأخرى من صحافة وإذاعة وتليفزيون، مما اضطر الحكومة الفيدرالية في يناير ٢٠١٢م إلى الإعلان عن سياسة الرقابة، عبر مراقبة التغريدات أو التعليقات التي يتعارض مضمونها مع القوانين أو المؤيدة لخطاب العنف والكراهية، وحظر هذه الحسابات، وتصنيفها تحت فئة محتوى عنيف أو مشجع للكراهية والعنف الإلكتروني، مما يستدعى اغلاقها فورًا وملاحقة أصحابها جنائيًا. (Gertstenfeld, 2018,35).

وفي ذات السياق ينبغي أن توسع حملات التوعية في المؤسسات التربوية نطاقها لتتجاوز التركيز على الضحايا المحتملين، وتستهدف الجناة المحتملين، والأسرة ككل وعامة أفراد المجتمع. ويمكن أن تسترشد مثل هذه الحملات من الحملات في جميع أنحاء العالم، وتشمل هذه الحملات تلك التي تركز على علامات تدل على أن إحدهن تعاني من العنف الإلكتروني، وحملات مثل حملة #Dont Be That Guy التي أطلقتها الشرطة في أسكتلندا، والتي تدعو الرجال إلى إعادة التفكير في سلوكهم.(Rawlinson, 2021)، ويمكن أن تستفيد هذه الحملات من توثيق التعاون مع المنظمات النسائية غير الحكومية والجامعات

والمدارس، كما يمكن لهذا التعاون أن يعزز الثقافة الرقمية للطلاب، ويحسن محو الأمية الرقمية لديهم.

وتأسيسًا على ما سبق وبعد تناول أهم الاتجاهات الحديثة لمواجهة العنف الإلكتروني يتبين أهمية تكاتف جميع المؤسسات التربوية لمواجهة العنف الإلكتروني بدءًا من الأسرة، ومرورًا بالمدرسة والجامعات، ودورالعبادة، والمؤسسات المعنية، وضرورة القيام بحملات توعية لجميع أفراد المجتمع بعدم إساءة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي للحد من العنف والجرائم الإلكترونية.

المحور الرابع- ملامح ظاهرة العنف الإلكتروني في المؤسسات التربوية:

اكتسب العنف الإلكتروني وآثاره الضّارة المزيد من الاهتمام في المؤسسات التعليمية على مدى السنوات القليلة الماضية، لا سيما مع قضية الطالب أحمد بسام زكي؛ حيث كان من بين الاتهامات التي وجهت له الابتزاز عبر وسائل الإنترنت (Rashad, 2020)، كما شهدت قرية كفر الحاج على التابعة لمركز أولاد صقر بمحافظة الشرقية، حادث مأساوي، عقب قيام هايدي شحتة ابنة الخامسة عشر عاما، الطالبة بالصف الأول الثانوي التجاري، بتناول قرص من أقراص "حبوب الغلة" السامة، وتخلصت من حياتها على أثر تعرضها لحالة من الاكتئاب الشديد عقب نشر صور لها على مواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك. وتهديدها بنشر المزيد و ابتزازها مادياً مما دفعها للتخلص من حياتها بالانتحار.

كما واجهت الطالبة بسنت خالد البالغة من العمر ١٧ عاما عنفًا عبر الإنترنت عن طريق الصور المفبركة، وأقدمت على الانتحار عندما انتشرت الرسائل والصور ولم تدعمها عائلتها، كانت هذه الحادثة هي الأولى من بين حوادث عديدة تلتها في عام ٢٠٢٢.(Abdou, 2022)

وفي ذات السياق هناك دراسة أجراها(يونس، ٢٠٢٣) للتعرف إلى واقع العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي بين طالبات الجامعات المصرية وفق نظرية العنف لبيير بورديو، وتوصلت الدراسة إلى أن حجم العنف والإيذاء الرقمي ضد الطالبات بالجامعات المصرية كان متوسطا من خلال أبعاد نظرية بيير بورديو للعنف.

وكشفت دراسة أجريت عام ٢٠١٧ تضمنت استطلاع آراء ٢٣٥٠ طالبة من جامعة بني سويف حول العنف الإلكتروني أن ٨٠٪ منهن تعرضن للعنف الإلكتروني، وتحديداً التحرش الجنسي عبر الإنترنت ، وتكرار حدوث ذلك للكثير منهن أكثر من مرة. وذكرت المشاركات في

الدراسة أن ردود افعالهن المعنوية تفاوتت بين الغضب والخوف والكراهية والحزن تجاه هذه التجارب. (Arafa et al., 2017)

ويعتبر الابتزاز من أكثر أنواع العنف الإلكتروني التي تُمارس على النساء في المجتمع المصري، وفي اطار ذلك قام مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي بإجراء دراسة تعتمد على على أسلوب الرصد والتحليل لحوادث الابتزاز والعنف الإلكتروني في مصر، من خلال الحالات المنشورة في الأخبار الصحفية خلال الفترة من يناير ٢٠١٩ حتى سبتمبر٢٠٢٢. ورُوعي في اختيار الأخبار الصحفية المنشورة مجموعة من المعايير أهمها:(بدر، فهمي، ٢٠٢٣، ٣)

- وجود الخبر منشورًا في أحد الجرائد الرسمية المعروفة في مصر مثل:(اليوم السابع، القاهرة ٢٤، صدى البلد، بوابة الأهرام الإخبارية، المصري اليوم، الوطن، وفيتو).
- أن تكون حالات الابتزاز والإكراه الجنسي الإلكتروني وقعت داخل مصر والضحايا/ الناجين(ات) مصريين.
- استبعاد أي أخبار منشورة حول الوقائع التي لا يُعرف بالتحديد موعد حدوثها، أو تكون الواقعة المنشورة مجهولة المصدر.

وقد توصلت تلك الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التي تعطي صورة عن ملامح ظاهرة العنف الإلكتروني في المجتمع المصري، ويمكن الإشارة إلى أبرز تلك النتائج على النحو التالي:(بدر، فهمي، ٢٠٢٣، ٤– ١٢)

- شكلت محافظة القاهرة واحدة من أعلى المحافظات التي شهدت حوادث ابتزاز وإكراه جنسي إلكتروني خلال الفترة الزمنية المذكورة بواقع١٩,٥ ٪ من إجمالي الحوادث التي رصدتها الصحافة المصرية، يليها محافظة الجيزة (١٥,٩٪)، بينما شكلت محافظات كالأقصر، وبورسعيد، وقنا، ومرسى مطروح أقل المحافظات التي رصدت فيها الصحافة المصرية وقائع ابتزاز إلكتروني بنسبة ٠,٦ ٪ لكل منها. ويعكس التركز العالي لحوادث الابتزاز الإلكتروني داخل محافظة القاهرة مركزية الرصد للجرائم في الصحافة المصرية، حيث يُعطى الصحفيون اهتمامًا أكبر للمحافظات الحضرية الكبرى في مصر خاصة محافظة القاهرة، بينما لا يتم إعطاء اهتمام مماثل للجرائم الإلكترونية التي تحدث في المحافظات الأخرى.
- هناك أساليب مختلفة استخدمها المبتزون لابتزاز ضحاياهم، فغالبية الحوادث (٧٢,٢٪) استخدم فيها المبتزون الصور الشخصية/ ذات الطابع الجنسي للضحايا/ الناجين(ات) لإرغامهم على الانصياع لطلباتهم المختلفة، يلي ذلك استخدام مقاطع

الفيديو الشخصية/ ذات الطابع الجنسي للضحايا/ الناجين(ات) (٣٤,٩٪)، ثم استخدام الصور المركبة (٧,٧٪).

- أشارت البيانات إلى أن في ٥٦,٨ ٪ من حوادث الابتزاز والإكراه الجنسي الإلكتروني حاول المبتزون فيها ابتزاز الضحايا ماديًا، وأن في ١٢,٤ ٪ من هذه الحوادث حاول المبتزون ابتزاز الضحايا جنسيًا، يلي ذلك التشهير بالضحايا بنسبة ٣,٥ ٪.
- وفيما يتعلق بالوسائل الإلكترونية المستخدمة في حوادث العنف الإلكتروني فقد اتضح أن في ٣٧,٣ ٪ من حوادث الابتزاز والإكراه الجنسي الإلكتروني المرصودة استخدم الجناة موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك في ابتزاز الضحايا/ الناجين(ات)، بينما استخدم تطبيق الواتس في ١٧,١٪ من هذه الحوادث، وفي ٤٣,٢٪ من الحوادث لم يتضح نوع الوسيلة المستخدمة في الابتزاز والإكراه الجنسي الإلكتروني.
- أن هناك ٤,١٪ من حوادث الابتزاز والإكراه الجنسي الإلكتروني ترتب عليها قتل الجناة، وأن ٣ ٪ من هذه الحوادث ترتب عليها انتحار الضحايا/ الناجين(ات)، بينما بلغت محاولات انتحار الضحايا/ الناجين(ات) ٢,٤ ٪.
- اتضح من البيانات أن غالبية ضحايا العنف الإلكتروني في مصر كانوا من الإناث ٨٢,٩ ٪ ، في مقابل ١٠,٣ ٪ كانوا ذكورًا.
- وفيما يتعلق بالتوزيع العمري لهؤلاء الضحايا، تشير البيانات إلى أن ١٤,١ ٪ من الضحايا كانوا يقعون في الفئة العمرية من ١١ – ٢٠ سنة، وأن ٦,٤ ٪ من هؤلاء الضحايا/الناجين(ات) كانوا يقعون في الفئة العمرية من ٢١– ٣٠ سنة.

وفي ذات السياق، فإن هناك شكل آخر مكشوف من العنف الإلكتروني تمثل في تبادل مجموعات من الرجال فقط على منصة واتس اب صور نساء عاريات، ومعظمها صور لصديقاتهم، والمجموعة الأشهر تكونت من ٥٠ طالبًا وخريجًا من الجامعة الأمريكية بالقاهرة تبادلوا فيما بينهم صور نساء عاريات من المتواجدات في محيطهم، وقيل وقت كشف الجريمة أن تلك المجموعة مستمرة هكذا منذ ست سنوات، وقد شاع وجود مثل تلك المجموعات بين طلاب الجامعات الى حد انها باتت جزءً من الثقافة العامة للرجال في مصر، وما أدى إلى تفاقم المشكلة، هو أن المشاركين في تلك المجموعات كانوا علناً من المدافعين عن حقوق المرأة ويتظاهرون بأنهم من الداعمين لقضاياها، ما عمق الشعور بانعدام الثقة. (Aboshady, A. 2020)

وفي نفس السياق كشفت مجموعة من الدراسات أن معدلات التعرض للعنف الإلكتروني في مصر تتراوح بين ٤١.٦٪ إلى ٧٩.٨٪ من النساء اللاتي شملهن الاستطلاع الخاص بالعنف الإلكتروني. (Hassan et al., 2020; Arafa & Senosy, 2017; Arafa et al., 2017).

وبينت دراسة أخرى قام بها الطوخي وآخرون عام ٢٠٢٢ ، أنه من بين ٣٢٤ من الاناث تعرض ٨٥ ٪ منهن للعنف الرقمي، وأن ما يقرب من ٦٤ ٪ تعرضن له ثلاث مرات أو أكثر. وأظهرت الدراسة أن ما يقرب من٥٣ ٪ من الضحايا تعرضن للاعتداء عبر وسائل التواصل الاجتماعى و ٤٣.٣ ٪ عبر الهواتف المحمولة. وفيما يتعلق بصور ردود افعال الضحايا على ما تعرضن له، أشارت الدراسة الى تجاهل ٣٢٪ منهن للجناة، فيما رد ٢٤ ٪ ردًا مباشرًا دون طلب أي مساعدة، وطلب ٢٥ ٪ منهن الدعم من أسرهن، و ١٠.٥ ٪ من أصدقائهن، ولجأ ٤.٣٦ ٪ منهن فقط الى ابلاغ السلطات بما تعرضن له، كذلك تفاوت الأثر النفسي بين الغضب والقلق والخوف وطلب الانتقام الأفكار الانتحارية. المشاركات في الدراسة كشفن ايضًا عن تعرضهن لأضرار جسدية ومالية بسبب تلك الاعتداءات. (Eltokhy et al., 2021)

وهناك دراسة أجراها مجلس النواب في عام ٢٠١٩ بينت تسجيل ١٠٣٨ جريمة إلكترونية في شهري سبتمبر وأكتوبر، معظمها جرائم ابتزاز لنساء وفتيات بصور ملفقة. وأشارت الدراسة أيًضا إلى أن وزارة الداخلية اعتقلت ٣٠٠ مواطن بتهمة ارتكاب جرائم إلكترونية خلال ٦٠ يوًما فقط. (Amin Saleh, 2019)

وفيما يتعلق بالقوانين التي تتناول العنف الإلكتروني، أصدرت مصر قانونًا عامًا لمكافحة جرائم الإنترنت وجرائم تكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠١٨، ويتضمن القانون ٤٥ مادة تتناول جوانب مختلفة من الجرائم الإلكترونية مع عقوبات تعكس الطبيعة المختلفة لهذه الجرائم مثل التهديدات والابتزاز والتشهير أو الترهيب وتشمل العقوبة السجن والغرامة، على سبيل المثال –– تبدأ عقوبة الابتزاز الإلكتروني بالسجن لستة أشهر ويمكن تغريم الجاني حتى ٢٠٠ ألف جنيه مصري، وتم تعديل القانون في وقت لاحق لضمان عدم الكشف عن هوية ضحايا هذه الجرائم. (El-Behary, H. 2018)

وفي ذات السياق، كانت هناك العديد من المبادرات الحكومية ومن المجتمع المدني لمكافحة العنف الإلكتروني على سبيل المثال، هناك قانون آخر يستخدم لمعالجة بعض حوادث العنف الإلكتروني ضد المرأة، مثل مادتي التحرش الجنسي رقم ٣٠٦ (أ) و ٣٠٦ (ب)، والذي

تم تعديله في عام ٢٠٢١، ليشمل حوادث التحرش الجنسي التي تحدث على وسائل التواصل الاجتماعي. (Lannazzone et al., 2021)

ويطلق على الوحدة المتخصصة التي تتعامل مع جميع الشكاوى والحالات المبلغ عنها إدارة مكافحة جرائم الحاسبات وشبكات المعلومات بوزارة الداخلية، كذلك هناك العديد من الخطوط الساخنة لمساعدة الضحايا في وزارة الداخلية وفي المجلس القومي للمرأة وفي مكتب المدعي العام. (Khaled, 2021)

وقد قاد المجلس القومي للمرأة أيضًا حملة "اتكلمي" لرفع مستوى الوعي بالمخاطر الإلكترونية وطرق الاستخدام الآمن وسبل الإبلاغ عن جرائم العنف الإلكتروني (National Council for Women, 2021)، واستهدفت حملة "اتكلمي" مثلها مثل حملة "موارد سلامة المرأة"، النساء فقط وشجعتهن على الإبلاغ من خلال آليات الإبلاغ الرسمية التابعة لوزارة الداخلية والنيابة العامة. وتختار العديد من النساء في مصر عدم الإبلاغ والذهاب إلى الشرطة، ربما بدافع الخوف من اكتشاف عائلاتهن لذلك أو خوفًا من تشويه الجاني لسمعتهن. (Farouk, 2021; Zidan, 2021)

وعلى الرغم من افتقار العالم العربي للدراسات والأبحاث الدقيقة حول حجم ظاهرة العنف الإلكتروني، إلا أن هناك تقريرًا أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ووفقًا لما ورد في هذا التقرير، فإن ما يقرب من نصف مستخدمات الإنترنت في الدول العربية يخشين التحرش الإلكتروني، وتُنصح ٣٦٪ من النساء من الدول العربية اللائي تعرضن للعنف الإلكتروني بأن يتجاهلن الواقعة، و٢٣٪ تم إلقاء اللوم عليهن، و٢١٪ قيل لهن أن يحذفن حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بهن.

وكشفت نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها المكتب الإقليمى التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة فى الدول العربية فى مايو ٢٠٢٠ عبر الإنترنت فى ٩ دول (المغرب وليبيا وتونس والأردن وفلسطين ولبنان والعراق واليمن) أن الشكل الأكثر شيوعًا للعنف الإلكتروني هو تلقي "صور أو رموز غير مرغوب فيها ذات محتوى جنسي" بنسبة (٤٣٪)؛ تليها "مكالمات هاتفية مزعجة، محاولات تواصل غير لائقة أو غير مرحب بها" بنسبة (٣٨٪) ثم "تلقي رسائل مهينة " بنسبة (٣٥٪)، كما أن هناك نسبة ٢٢٪ من النساء اللائي تعرضن للعنف عبر الإنترنت تعرضن "للابتزاز الجنسي المباشر". وأفادت النسبة الأكبر من النساء اللواتي تعرضن للعنف عبر الإنترنت أنهن تعرضن له على فيس بوك (٤٣٪) وإنستغرام

(١٦٪) وواتس آب (١١٪). من بين النساء اللواتي تعرضن للعنف العام الماضي، أفادت ٤٤٪ أن الواقعة تعدت الحيز الافتراضي. (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠٢١، ٦)

ووفقًا لما ورد في تقرير هيئة الأمم المتحدة قامت دول مثل المغرب والمملكة العربية السعودية وتونس ولبنان ومصر بتعديل قوانين العقوبات الخاصة بها وتشريعات التحرش الجنسي والعنف الأسري بحيث تُجرم العنف الإلكتروني. علاوة على ذلك، أتاحت ١٥ دولة عربية من أصل ٢٢ خطوطًا لمساعدة ضحايا العنف الإلكتروني.

ويبدو مما سبق، بعد تناول ملامح العنف الإلكتروني، يمكن ملاحظة ارتفاع نسبة العنف الإلكتروني، ولا سيما العنف الإلكتروني ضد النساء، وتنوع أساليب ممارسته، كما يلاحظ اهتمام الحكومات بإدخال قوانين لمواجهة العنف الإلكتروني، ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة إلى تفعيل دور المؤسسات التربوية في مواجهة العنف الإلكتروني وتعزيزها بالدرجة التي تسهم في الحفاظ على التماسك والسلام الاجتماعي.

أهم الاستخلاصات النظرية للبحث:

أسفر البحث عن مجموعة من الاستخلاصات النظرية، ويمكن تجميعها على النحو التالي:

١- أكد البحث خطورة ظاهرة العنف الإلكتروني، وتفاقم معدلاتها وأشكالها، ونظرًا لذلك فقد شغلت اهتمام الباحثين والمتخصصين ليس فقط في مجال الدراسات السوسيولوجية، بل أيضًا على مستوى الجمعيات والمؤسسات والجهات المعنية.

٢- أكد البحث أن للعنف الإلكتروني خصائص متعددة أهمها أنه عنف عابر للحدود، لأنه يخترق المسافات، إذ غالبا ما يكون الجاني في بلد والضحية في بلد آخر، وما يزيد من تعقيد الأمور أنه في أغلب حالات العنف الإلكتروني أن الجناة يتعاملون بأسماء مستعارة وبالتالي قد يصعب متابعتهم وملاحقتهم.

٣- أكد البحث أن للعنف الإلكتروني أشكال وأنواع متعددة وتشترك جميعها حول إلحاق الضرر وإيذاء أشخاص آخرين عن عمد ليتم السيطرة عليهم وإخضاعهم.

٤- أكد البحث أن للعنف الإلكتروني تأثيرات سلبية على الضحايا، حيث يؤدي إلى تأثيرات وأضرار متعددة سواء على الناحية النفسية للضحايا من خلال الشعور بالقلق والاكتئاب والانتحار، أو على الناحية الاجتماعية من خلال فقدان العلاقات الاجتماعية، أو على الناحية المالية من خلال فقدان الوظيفة أو الفرص التعليمية.

٥- أكد البحث تعدد العوامل والدوافع المسببة لممارسة العنف الإلكتروني ما بين دوافع أسرية واجتماعية ونفسية وتعليمية وإعلامية ودينية.

٦- أكد البحث على أن للمؤسسات التربوية دورًا كبيرًا في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني، ومن ثم فإن المواجهة الحقيقية لهذه الظاهرة تتطلب تبني رؤية شمولية نظرًا لتداخل أدوار المؤسسات التربوية وتشابكها.

٧- أكد البحث أن هناك مجموعة من الاتجاهات العالمية المعاصرة لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني، وتتضح أبرز هذه الاتجاهات في الاتجاه نحو تعزيز مفهومي الثقافة والسلامة الرقمية ، والاتجاه نحو تضمين ثقافة الأمن السيبراني في المؤسسات التعليمية، والاتجاه نحو التركيز على تفعيل قوانين الجرائم الإلكترونية والتشريعات الخاصة في مواجهة العنف الإلكتروني، والاتجاه نحو تنمية التربية الأخلاقية كأحد أساليب مواجهة تحديات العنف الإلكتروني، والاتجاه نحو تبني استراتيجية إعلامية ومجتمعية شاملة في مواجهة العنف الإلكتروني.

٨- أكد البحث انتشار ظاهرة العنف الإلكتروني في مصر بنسب ودرجات متفاوتة، وأن هناك إجراءات وخطوات اتخذتها الدولة المصرية لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني، بما في ذلك إدخال قوانين للجرائم الإلكترونية، والتي تتضمن أحكامًا بشأن العنف الإلكتروني.

٩- أكد البحث على أن سن القوانين والتشريعات الخاصة بمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني لا تستطيع وحدها أن تمنع أو تردع كل الجرائم الإلكترونية، وإنما لابد من تكاتف كل المؤسسات التربوية وتحقيق التنسيق والتكامل بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية ومؤسسسات المجتمع المدني، مما يسهم بشكل كبير في مجال مناهضة العنف الإلكتروني.

١٠- أكد البحث أن هناك حاجة ملحة إلى تفعيل دور المؤسسات التربوية في مواجهة العنف الإلكتروني وتعزيزها بالدرجة التي تسهم في الحفاظ على التماسك والسلام الاجتماعي، وتدعيم ثقافة الاستخدام الرشيد والأمن للمواقع الإلكترونية ، وتنمية الوعي بظاهرة العنف الإلكتروني وبمخاطرها المتعددة.

المحور الخامس- تصور مقترح لتفعيل دور المؤسسات التربوية لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة:

يسعى هذا المحور لعرض تصور مقترح لتفعيل دور المؤسسات التربوية لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، متضمنًا عرضًا لفلسفته ولأهم

منطلقاته، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، والوسائط التربوية والآليات اللازمة لتحقيق التصور المقترح، والضمانات الواجب توافرها لنجاح تطبيق التصور، وذلك على النحو التالي:

أولاً: فلسفة التصور:

ينطلق التصور المقترح لمواجهة العنف العنف الإلكتروني من ركيزة أساسية، تستند إلى أن تهيئة عناصر المؤسسات التربوية – لتكون بيئة خصبة صالحة لمواجهة العنف الإلكتروني – يتطلب إحداث إصلاحات جذرية في مختلف العناصر الفاعلة في تلك المنظومة، من خلال تبني الرؤي الفلسفية التالية:

١- تبني الفكرة الأساسية لمفهوم نبذ العنف الإلكتروني وأشكاله المختلفة داخل المؤسسات التربوية.

٢- بناء علاقات إنسانية طيبة تقوم على قبول الآخر والتسامح والتعايش السلمي داخل المؤسسات التربوية.

٣- النظر إلى المؤسسات التربوية كبناء اجتماعي يجب أن تظهر فيه ديناميات الجماعة المتحابة المسالمة الناجحة.

٤- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الخلفية السابقة للمجتمع المصري، القائمة على الوحدة والتآلف والتآزر، التي تنعكس على جميع عناصر المؤسسات التربوية.

كما تشتق ملامح فلسفة التصور المقترح من خلال ما يأتي:

٥- طبيعة التغيرات والتحديات والتطورات الهائلة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي أثرت تأثيراً واضحاً فى العديد من مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أن التطورات المتسارعة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنمو المتزايد للإنترنت وما أحدثه من ثورة فى المجتمع العلمى، يفرض على المؤسسات التربوية تغيير سياستها، وإصلاحها، بحيث تتناسب مع سمات المجتمع وتحدياته.

٦- فهم المؤسسات التعليمية لطبيعة المشكلات التي تواجه المتعلمين أثناء تعاملهم المستمر مع الشبكة الدولية للمعلومات، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي المتنوعة؛ وأهمها العنف الإلكتروني، حتي تكون المؤسسات التعليمية قادرة على التجديد والابتكار وتحقيق الاستمرارية، والقدرة على تدريب المتعلمين على كيفية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة بالشكل الصحيح للتواصل والتعامل الأخلاقي على الإنترنت.

٧- هناك بعض المشكلات التي تعوق المؤسسات التعليمية عن أداء دورها في مواجهة العنف الإلكتروني، مما يستدعي وضع حلول لها في إطار مستقبلي.

ثانياً: منطلقات التصور:

يرتكز التصور المقترح علي جملة من المنطلقات التي يمكن إبرازها فيما يلي:

١- تزايد أعداد المتعلمين مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني وما تبعه من ظهور سلوكيات جديدة مرتبطة باستخدام هذه المواقع كالعنف الإلكتروني، لذا أصبح هناك حاجة ماسة وضرورية لوضع القواعد الأخلاقية لضبط هذا النشاط الإنساني.

٢- تزايد الاهتمام من قبل القيادات العليا بالمجتمع المصري بمواجهة العنف والجرائم الإلكترونية، وبتبني مداخل وآليات الحوار والتسامح وقبول الآخر، والتفاعل والعمل المشترك.

٣- تنامي دور المؤسسات التربوية في إحداث التنمية المستدامة، فالأنظار تتوجه إليها في إعداد الكوادر والطاقات والقوى البشرية المؤهلة؛ وذلك على اعتبار أن المتعلمين ثروة الوطن ووسيلة التنمية الشاملة وغايتها.

٤- رغم أهمية دراسة العنف الإلكتروني، وكيفية مواجهته لجميع فئات المجتمع، في ظل انتشار تلك الظاهرة في المجتمع بنسب ودرجات متفاوتة، فإن الأمر يكتسب أهمية خاصة بالنسبة للطلاب؛ باعتبارهم يشكلون نواة المثقفين في المستقبل، والذين ستبنى على أكتافهم دعائم المستقبل .

٥- ثمة بعض التحديات المجتمعية المعاصرة التي تؤثر على مواجهة العنف الإلكتروني، وتؤدي المؤسسات التربوية دورًا أساسيًا فى إعداد المتعلم للتعامل مع هذه التحديات ومجابهتها، وتكوين جيل لديه القدرة على نبذ العنف الإلكتروني واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة بالشكل الصحيح للتواصل والتعامل الأخلاقي على الإنترنت.

٦- تعد المؤسسات التعليمية من أهم الوسائط لمواجهة العنف الإلكتروني؛ بما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية، وبما يُتاح فيها من فرص الاتصال والتفاعل والتباين فى وجهات النظر والتواصل الإيجابي والفعال بينها وبين العالم المحيط بها.

٧- العمل على إصلاح المقررات والمناهج الدراسية، وطرائق التدريس؛ الداعمة لقبول الآخر والتعايش السلمي المشترك، بما تتضمنه من محتوى معرفي ومواقف تسهم إسهامًا كبيرًا في هذا الجانب، بالإضافة إلى الأنشطة التعليمية التي تؤدي دورًا بارزًا في هذا الجانب؛ من خلال تجسيد روح التسامح ، وإرساء أسس ومبادئ التعامل

السليم مع التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، وما يساعد على التخفيف من الآثار السلبية للعنف الإلكتروني

٨- العمل على تنسيق الجهود بين مختلف المؤسسات التربوية لمواجهة العنف الإلكتروني؛ فمسئولية مواجهة العنف الإلكتروني تقع على عاتق جميع الأفراد والمنظمات، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والإعلامية والدينية والثقافية والتشريعية.

ثالثًا: أهداف التصور:

يسعى التصور المقترح الى تحقيق هدف رئيس هو تفعيل دور المؤسسات التربوية لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، وذلك على النحو التالي:

١- رفع ستوى الوعي لدى الطلاب بمخاطر العنف الإلكتروني وبكيفية مواجهته، وحث الطلاب مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الإلكتروني على إتباع القيم الأخلاقية والمبادئ والسلوكيات والممارسات الصحيحة أثناء التعامل الرقمي.

٢- توفير المناخ التعليمي المناسب داخل المؤسسات التعليمية من المعلمين، والمقررات والمناهج الدراسية، والأنشطة، بجانب دور الإدارة التعليمية، وجعلهم أكثر تأثيرًا وفعالية في مجال مواجهة العنف الإلكتروني.

٣- ضرورة الاهتمام بالدور التربوي للمؤسسات التعليمية في تنمية ثقافات الطلاب التربوية والفكرية، لإعداد طالب يتوافق مع متطلبات التنمية الثقافية والفكرية اللازمة لمواجهة العنف الإلكتروني.

٤- تقويم التوجهات السلبية التي ربما يكتسبها بعض الطلاب نتيجة الثورة الرقمية والتعامل الرقمي، والعمل على تطوير التوجهات الإيجابية لديهم.

٥- تنمية المهارات الرقمية والتكنولوجية والحياتية اللازمة للطلاب لمواجهة العنف الإلكتروني, حتى يمكنهم التعامل مع الأجهزة والتكنولوجيا والمواقع الإلكترونية بشكل آمن، كما يمكنهم امتلاك القدرة على مسايرة التطورات الرقمية، واستخدام التكنولوجيا والتواصل الرقمي بشكل سليم مما يجميهم من الوقوع كضحايا للعنف الإلكتروني.

٦- تفعيل دور المؤسسات الدينية والإعلامية والتشريعية والجمعيات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان في مواجهة العنف الإلكتروني.

٧- تشجيع التواصل والتعاون والتنسيق بين المؤسسات التربوية المختلفة؛ لإبداع برامج وأنشطة تساعد على إيجاد حلول للحد من ظاهرة العنف الإلكتروني.

٨- تقديم بعض الآليات والإجراءات التي يمكن الاستناد اليها، والانطلاق منها في مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني.

رابعًا – المؤسسات التربوية وآليات تحقيق التصور المقترح لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني:

لما كان تحقيق مواجهة العنف الإلكتروني يستلزم عملاً دؤوبًا يشمل مجالات متعددة استلزم ذلك اعتماد آليات متعددة للتنفيذ، وبذل مزيد من الجهد من كافة مؤسسات المجتمع بما يكفل مناهضة العنف الإلكتروني، مع التأكيد على أن مسؤولية مواجهة العنف الإلكتروني ليست مسؤولية جهة أو طرف بعينه ولكنها فعالية معقدة تشترك في أدائها جميع المؤسسات التربوية بطريقة تكاملية على أن كل مؤسسة من مؤسسات المجتمع التربوية تعمل على تكميل دور المؤسسات الأخرى دون أن تلغيه، ويعتمد التصور المقترح على العديد من المؤسسات التربوية والآليات التي تسهم بشكل فعال في تحقيق مواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني، وذلك على النحو التالي:

المكون الأول- الأسرة ومواجهة العنف الإلكتروني:

تعد الأسرة هي الأساس في إجراءات مواجهة العنف الإلكتروني، ويمكن للأسرة أن تعمل على مواجهة العنف الإلكتروني من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- التنشئة الأسرية الصحيحة واحتواء الأبناء وجدانيًّا ونفسيًا.
- البعد عن أساليب التربية والتنشئة الخاطئة، ووقاية الأبناء من الانحراف.
- تدريب الأسرة من خلال برامج تدريبية تسهم في رفع وعيها بالأمن الرقمي وكيفية وقاية أفرادها من الجرائم الإلكترونية.
- توجيه الأسرة أفرادها لأسس التعامل السليم والأمن مع تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وإكسابهم ثقافة الاستخدام الأمن لشبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.
- اهتمام الأسرة بالأفراد ضحايا العنف الإلكتروني، وما يواجهون من مشكلات في العالم الافتراضي والواقعي؛ حيث يتوجب أن يكون هناك مساندة ومؤازرة لمن يقع عليه العنف الإلكتروني ومواجهة ضد من يمارس العنف الإلكتروني.
- التوعية بخطورة سلوكيات العنف وكيفية مواجهتها، وتثقيف الأبناء على أن العنف الإلكتروني سلوك مرفوض وغير مقبول اجتماعيًا.
- إدراج الحوار والتفاهم والنقاش الفعال أساسًا للتعامل مع الأبناء.
- الإشراف والرقابة الأبوية على استخدام الأبناء لوسائل التكنولوجيا الحديثة.

ويبدو مما سبق أهمية إيجاد الصلة القوية بين المؤسسات التربوية والأسرة؛ وذلك بهدف توفير الأجواء القادرة على تربية الأبناء تربية سوية ومتكاملة، وتوفير المناخ التربوي والثقافي والاجتماعي المناسب للأبناء داخل الأسرة.

المكون الثاني– المؤسسات التعليمية ومواجهة العنف الإلكتروني:

يمكن للمؤسسات التعليمية أن تقوم بالعمل على مواجهة العنف الإلكتروني, وذلك عن طريق الدور الذي يقوم به المعلم، والمناهج الدراسية والمعارف المقدمة، وأساليب التدريس، وخلق بيئة تعليمية مناسبة، ولكي تحقق المؤسسات التعليمية هدفها في مواجهة العنف الإلكتروني فلابد وأن تعمل عناصر المنظومة التعليمية بصورة تعاونية وتكاملية وبانسجام تام، وأن تتآلف معا في تركزيها على هدف مشترك يتمثل في مواجهة العنف الإلكتروني، وذلك على النحو التالي:

المعلم ومواجهة العنف الإلكتروني:

يؤدي المعلم دورًا مهمًا وبارزًا في مواجهة العنف الإلكتروني؛ باعتباره المسئول الأول عن تنفيذ العملية التربوية في المؤسسات التعليمية، الأمر الذي يتطلب دعم بناء قدرات المعلم وضمان تنميته المهنية الشاملة والمستديمة، وهناك بعض الآليات التي يجب على المعلم القيام بها للمساهمة في مواجهة العنف الإلكتروني، ومنها:

- الاهتمام بتأهيل وتدريب المعلمين غير المؤهلين تربويًا بواسطة خبراء في علم النفس والاجتماع ليكونوا قادرين على تفهم احتياجات المتعلمين وميولهم وقدراتهم، وليتمكنوا من توجيههم والتأثير الإيجابى فى سلوكهم.
- المشاركة في التخطيط لبرامج التوجيه الرقمي والثقافي والديني والقيمي للمتعلمين؛ لنبذ اتجاهات العنف والتمييز في فضاء المؤسسة التعليمية، وتبصيرهم بمخاطر ممارسة العنف الإلكتروني.
- أن يكون المعلم قدوة متجسدة أمام المتعليمين والمجتمع بشكل عام، فيما يتعلق بنبذ العنف الإلكتروني، وممارسته بالفعل في سلوكياته داخل المؤسسة التعليمية وخارجها.
- الإعداد والمشاركة بفعالية في مختلف الندوات والمؤتمرات والفعاليات التي تدعو إليها وتنظمها المؤسسات التعليمية والمؤسسات العامة والخاصة التي تتناول قضايا العنف الإلكتروني.

- قيام المعلم بتنمية مهارات التفكير النقدي في بيئات التعلم الرقمي لدى الطلاب، حتى يتمكنوا من التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والمعلومات الرقمية التي أصبحت مسيطرة على حياة الطلاب بكل تفاصيلها.
- قيام المعلم بتنمية قدرة المتعلمين على ممارسة التفكير النقدي فى بيئات التعلم الرقمى.
- تزويد المتعلمين بالمهارات الرقمية والتكنولوجية والحياتية اللازمة لمواجهة العنف الإلكتروني في المجتمع.
- أن يقوم المعلم بتوجيه الأنشطة التربوية المتنوعة للتوعية بظاهرة العنف الإلكتروني وتأثيراتها المتعددة على الضحايا، مما يرسخ في نفوس المتعلمين نبذ العنف وتعزيز ثقافة التسامح والمحبة وقبول الآخر وتحقيق مواجهة العنف الإلكتروني.
- تكليف الطلاب بإعداد البحوث والتقارير والتكليفات التي تتناول ظاهرة العنف الإلكتروني وتأثيراتها المتعددة.

المناهج الدراسية ومواجهة العنف الإلكتروني:

تمثل المناهج حجر الزاوية في العملية التعليمية، ويمكن للمناهج والمقررات الدراسية الإسهام بفعالية في مواجهة العنف الإلكتروني، من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- أن تحتل موضوعات العنف الإلكتروني ومواجهة الممارسات العنيفة مكانة في المقررات الدراسية, بحيث تكون متكاملة مع الخبرات المختلفة التي تهيئها المؤسسات التعليمية للمتعلمين حتى يمكن تحقيقها.
- تدعيم المناهج الدراسية بموضوعات ومحتويات تسهم في رفع الوعي بالجرائم الإلكترونية وكيفية الوقاية منها.
- تضمين مقررات دراسية عن ثقافة الأمن السيبراني بالمؤسسات التعليمية.
- تسليط المناهج الدراسية الضوء على مخاطر التكنولوجيا والاستخدام السيء للتقنيات الرقمية وتطبيقاتها المختلفة.
- أن تعمل المقررات الدراسية على تعزيز الجانب العقدى فى نفوس المتعلمين، بناءً على فهم صحيح الدين ومقاصده الشرعية وتعوده على نبذ العنف، وانتهاج الاعتدال الوسطية والاعتدال فكراً وسلوكاً، بما يسهم في مواجهة العنف الإلكتروني.
- مراجعة وتنقيح المناهج الدراسية بالمؤسسات التعليمية من جميع ما قد يكون فيها من المفاهيم النمطية أو السلبية التي تدعو للعنف بأشكاله المختلفة.

- التخلي عن اعتبار المنهج الدراسي مجرد كتب مدرسية, والنظر إليه على أنه إطار شامل للمعارف والمهارات والأنشطة والخبرات التعليمية.
- توظيف الأساليب التدريسية مفهوم المنهج الخفي لتضمين ثقافة الحوار واحترام الآخر ونبذ العنف الإلكتروني.

الأنشطة التعليمية ومواجهة العنف الإلكتروني:

تعتبر الأنشطة التربوية من أهم مقومات العملية التربوية التى تسهم فى تربية الفرد المتعلم تربية متكاملة فى جميع مراحل الدراسة المختلفة، وتمثل الجانب التقدمى فى التربية المعاصرة لأنها تهتم بالجوانب العملية والحياتية للمتعلمين فى مراحل نموهم، ويمكن للأنشطة التربوية الإسهام في مواجهة العنف الإلكتروني من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- توفير خطة واضحة للأنشطة التربوية بالمؤسسات التعليمية تكون داعمة لمواجهة العنف الإلكتروني ولتعزيز السلوكيات الإيجابية والقيم الأخلاقية لدى الطلاب.
- إشراك الطلاب ضحايا العنف الإلكتروني في الأنشطة الاجتماعية التي تناسب اهتماماتهم لزيادة ثقتهم بأنفسهم، وتدعيم المهارات الاجتماعية لديهم.
- إقامة العديد من الفعاليات مثل تنظيم المسابقات الثقافية والمهرجانات وإقامة المسرحيات والمعارض الفنية التي تدور حول مخاطر العنف الإلكتروني وتأثيراته المتعددة وكيفية مواجهته.
- أن ترتبط الأنشطة التربوية داخل المؤسسات التعليمية بالأنشطة خارجها لخدمة المجتمع.
- أن تستثمر الأنشطة التربوية أوقات الفراغ لدى المتعلمين فى أنشطة نافعة ومعززة لقيم السلام واللاعنف واحترام الآخر ونبذ العنف الإلكتروني.
- توجيه الاهتمام بالأنشطة الثقافية والعلمية والفنية وغيرها, وجعلها مجالًا خصبًا لنشر المعرفة والتثقيف، واعتبارها جزءًا أساسًا من الفعاليات التربوية بالمؤسسات التعليمية ذات العلاقة بمواجهة العنف الإلكتروني.
- توفير التمويل اللازم لدعم البرامج والأنشطة التربوية لمواجهة العنف الإلكتروني.
- القيام بعقد ندوات وإعطاء محاضرات وإقامة حلقات نقاشية مع المختصين والجهات المعنية حول الطرق والأساليب الواجب اتباعها مع الجناة والتركيز على الدعم والمساندة مع المتعلمين ضحايا العنف الإلكتروني.

الإدارة التعليمية ومواجهة العنف الإلكتروني:

يمكن للإدارة التعليمية الإسهام في مواجهة العنف الإلكتروني لدى المتعلمين من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- **إعداد برامج تثقيفية في الأمن الرقمي لتنمية الوعي التكنولوجي لدى كل أفراد المؤسسات التعليمية بسلبيات التكنولوجيا، وتأثيرها على المتعلمين لتحقيق الأمن السيبراني.**
- **العمل على تدعيم القدرات النفسية الاجتماعية للمعلمين والمتخصصين النفسيين لافتقارهم أحيانًا إلى فهم أفضل الطرق للتعامل مع ضحايا العنف الإلكتروني.**
- **زيادة الوحدات والمراكز البحثية المتخصصة داخل المؤسسات التعليمية؛ بهدف مواجهة العنف الإلكتروني، وبلورة التوصيات بشأنها.**
- **قيام المؤسسات التعليمية بإنشاء آلية رقمية للابلاغ عن حالات العنف الإلكتروني.**
- **تشكيل لجنة تنسيق لمكافحة العنف الإلكتروني والتي تدرس وتتابع وتراقب كافة عناصر جهود مواجهة العنف الإلكتروني.**
- **تدريب جميع العاملين داخل المجتمع التعليمي على التعامل بحساسية مع ضحايا العنف الإلكتروني من المتعلمين.**
- **تشجيع المتعلمين على طلب المساعدة وتعليمهم أساليب تربوية للدفاع عن أنفسهم، وتعليمهم المواجهة وطلب المساعدة عند وقوعهم ضحايا للعنف الإلكتروني.**
- **الإعلان عن رابط معين يهتم بالإبلاغ عن حالات العنف الإلكتروني وتوثيقها بالأدلة.**
- **تصميم دليل لمواجهة العنف الرقمي للمتعلمين، ليصبحوا أكثر ذكاءًا وأمانًا في التعامل مع التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي.**
- **قيام الإدارة التعليمية بدراسة حالات ضحايا العنف الإلكتروني واحتواء هذه الحالات ومساندتها ودعمها.**
- **إطلاق العديد من المسابقات الثقافية والفنية في إطار قضية مواجهة العنف الإلكتروني، وإصدار المنشورات التوعوية والتعريفية بمفاهيم العنف الإلكتروني وأشكاله وطرق مجابهته.**
- **عقد المؤتمرات والندوات العلمية والثقافية والأدبية وورش العمل واستضافة المتخصصين من المفكرين والمثقفين وعلماء الدين، لعقد حوارات مع المتعلمين لإبراز خطورة ظاهرة العنف الإلكتروني.**
- **إصدار اللوائح التي توجه المتعلمين على الالتزام بالسلوكيات الإيجابية.**

- قيام الإدارة التعليمية بالتواصل والتكامل مع المؤسسات التربوية المختلفة في المجتمع للاستفادة منها في مواجهة العنف الإلكتروني.
- تفعيل العقوبات الرادعة إزاء العنف الإلكتروني الموجه للمتعلمين في المجتمع التعليمي.

المكون الثالث– المؤسسات الإعلامية ومواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني:

للإعلام دور كبير في مواجهة العنف الإلكتروني ، ويمكن للإعلام أن يعمل على مواجهة العنف الإلكتروني من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- تصدير خطاب إعلامى يناهض العنف الإلكتروني، ويسهم في رفع وعي الجماهير بخطورة ظاهرة العنف الإلكتروني، ويبرز الجانب الإيجابي للعلاقات الإنسانية.
- حصول قضايا العنف الإلكتروني على التغطية الإعلامية اللازمة في وسائل الاعلام المختلفة حتى تتحول الى عامل ردع في مواجهة الجناة.
- استثمار مواقع وشبكات التواصل الاجتماعى باعتبارها من أهم قنوات الاتصال للاستفادة منها بالشكل الأمثل لتصبح أدوات لنشر الوعي بمخاطر التعرض للعنف الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- الدعوة لنشر ثقافة أخلاق التكنولوجيا الحميدة، وجعلها معيارًا من معايير تقويم المحتوى المقدم عبر وسائل التكنولوجيا، بما يسهم فى في مواجهة العنف الإلكتروني.
- دعوة القائمين على مواقع التواصل الاجتماعى، إلى تحمل مسئولية ما ينتج عن ممارساتهم غير العادلة من العنف الإلكتروني، والتمهل في عرض القضايا التي تثير الرأي العام.
- بث برامج توعية لشباب الجامعات على وجه الخصوص بأسلوب يخاطب العقل تنمي لديهم الاتجاهات والمفاهيم الصحيحة لحمايتهم من التعرض لمخاطر العنف الإلكتروني.
- تضمين مدونات قواعد السلوك الخاصة بالمؤسسات الإعلامية بنودًا خاصة بالحد من العنف الإلكتروني وخطاب الكراهية، والتفكير المستقبلي في إيجابيات وسلبيات أي محتوى إعلامي يقدم للجمهور.
- التأكيد على أهمية بناء جسور من التحاور والتواصل مع القائمين على البرامج الإعلامية والأعمال الدرامية والفنية وضرورة إشراكهم في مهمة مكافحة مواجهة العنف الإلكتروني في أعمالهم الفنية والدرامية والبرامج الإعلامية.

- الاهتمام بزيادة المساحة الزمنية المخصصة للبرامج الفكرية والتنويرية للتوعية عن العنف الإلكتروني وآثاره الضارة، وتحديد بثها في أوقات تحظى بنسبة مشاهدة مرتفعة.

المكون الرابع– المؤسسات الدينية ومواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني:

تؤدي المؤسسات الدينية دورًا أساسيًا وفعالًا في مواجهة العنف الإلكتروني، من خلال التأثير المباشر الذي تمارسه وانعكاساتها على الفرد والمجتمع؛ حيث لا تقتصر وظيفة المؤسسات الدينية على مجرد كونها أماكن لأداء العبادات، ولكنها مراكز لبث الوعي الديني بما يحتويه من أخلاقيات تعمل على تأكيد قيم المجتمع، ويمكن للمؤسسات الدينية أن تعمل على مواجهة العنف الإلكتروني من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- تعزيز البناء القيمي والديني وتنمية الوازع الديني وغرس روح المحبة وإحترام مشاعر الآخرين والتعايش معهم للحد من العنف بأشكاله.
- اختيار المؤهلين من الأئمة والخطباء القادرين على توجيه الجماهير، بما يكفل أداء رسالتهم التوجيهية.
- إبراز قيم الدين السمحة التي تدعو للتسامح والتعاطف وعدم إلحاق الأذى بالغير ونبذ العنف.
- التركيز على الأضرار المترتبة على العنف الإلكتروني ومساوئه لدى الطلبة والمجتمع التعليمي والمجتمع بشكل عام من خلال الخطب والدروس الدينية.
- تضافر جهود المؤسسات الدينية في الإكثار من المحاضرات والندوات وحملات التوعية التي تبرز خطورة العنف وأهمية نشر القيم الإنسانية، وبيان موقف الإسلام من العنف، مما يزيد من وعي الطلاب وأولياء أمورهم بمخاطر ظاهرة العنف الإلكتروني.

المكون الخامس– المؤسسات القانونية والتشريعية ومواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني:

لا يمكن إغفال أن للدولة والمؤسسات القانونية والتشريعية دورًا مهمًا ومؤثرًا في مجال مناهضة العنف الإلكتروني ، من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- سن القوانين والتشريعات والسياسات الداعمة لمواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني، والتعامل مع مثل هذه الظواهر والانحرافات السلوكية.
- تغليظ العقوبات، وتفعيل وتطبيق الأحكام والقوانين والعقوبات الرادعة إزاء الجرائم الإلكترونية، وخاصة العنف الإلكتروني الموجه ضد المرأة.

- توعية أفراد المجتمع بالقوانين المتعلقة بظاهرة العنف الإلكتروني خاصة بين الطلاب، حتى لا يعتقد البعض منهم أن ممارسة مثل هذا النوع من العنف هو بعيد عن طائلة القانون والمحاسبة.
- توسع الدولة في إنشاء وحدات الاستجابة للتعامل مع الطالبات المعنفات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لتقديم المساندة والدعم للضحايا المعنفات, وتعد وحدة الاستجابة للتعامل مع الضحايا المعنفات خطوة ضرورية لمكافحة العنف الإلكتروني ضد المرأة، وهي عبارة عن عيادة تقدم خدمة متكاملة ترعى الصحة النفسية والبدنية لضحايا العنف الإلكتروني.
- وضع قانون موحد لمكافحة العنف الإلكتروني، فالتشريعات الحالية التي وضعتها بعض البلدان العربية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، رغم كونها متقدمة الا أنها قد تكون كافِية لردع الجناة عن ارتكاب أعمال العنف الإلكتروني.

المكون السادس– الجمعيات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان ومواجهة ظاهرة العنف الإلكتروني:

لا يمكن إغفال أن للجمعيات النسائية بوصفها إحدى منظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان دورًا مهمًا ومؤثرًا في مجال مناهضة العنف الإلكتروني، وخاصة العنف الإلكتروني ضد المرأة، وحماية حقوقها والدفاع عن قضاياها، من خلال عدد من الآليات من أهمها:

- تقديم برامج وورش عمل ومحاضرات لتوعية الفتيات بكيفية التعامل حال تعرضهن للتعنيف عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- تقديم الدعم والمساندة النفسية لإعادة تأهيل الضحايا المعنفات.
- التعاون مع المؤسسات الإعلامية بشتى صورها لدعم حقوق الضحايا وقضاياها.
- التعاون والتشبيك مع مختلف المؤسسات العاملة في مجال مناهضة العنف الإلكتروني ضد المرأة، والجهات المعنية بتنمية المرأة، من أجل جهد مشترك للحد من العنف الإلكتروني ضد المرأة.

ويبدو مما سبق تنوع المؤسسات التربوية المسئولة عن مناهضة العنف الإلكتروني، مما يستدعي ضرورة تكامل رؤية هذه المؤسسات في سعيها لمناهضة العنف الإلكتروني، فهي مسئولية جماعية تستلزم تكاملًا بين عدد من المؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية والفكرية والقانونية وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال مكافحة العنف

الإلكتروني، فالعنف الإلكتروني ظاهرة مجتمعية لا يمكن مواجهتها إلا عن طريق تضافر جهود الجهات المعنية.

خامسًا– الضمانات الواجب توافرها لنجاح التصور:

- **تحقيق التنسيق والتكامل بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والثقافية والإعلامية والدينية ومؤسسات المجتمع المدني، مما يسهم بشكل كبير في مجال مناهضة العنف الإلكتروني.**
- **تغيير أنماط التعليم والتعلم السائدة في مؤسسات التعليم المختلفة، والتركيز على تنمية ثقافة الأمن السيبراني في جميع المراحل التعليمية لمواجهة كافة أشكال العنف الإلكتروني.**
- **تنمية وعي المتعلمين بحقوقهم بالشعور بالأمن في العالم الرقمي، وكيفية تعاملهم إزاء تعرضهم للعنف الإلكتروني، وعلى أن يتم العمل على كسر صمت الضحية، وتشجيع ضحايا العنف الإلكتروني على خوض المعركة القانونية من أجل الإنصاف.**
- **تبني التشريعات والسياسات والقوانين التي تحمي الفرد على شبكة الإنترنت، ومعاقبة كل من يحاول استغلال الضحايا أو يؤذيهم والإستفادة في ذلك من القوانين المماثلة في دول العالم.**
- **تقديم الدعم القانونى والنفسي والتقني المجاني لضحايا العنف الإلكتروني باعتباره أمًرا لا غنى عنه.**

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١. إبراهيم، ريهام السيد عبدالجليل (٢٠١٧). دور الجامعة في مواجهة مخاطر العنف الإلكتروني عبر شبكات التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية، مجلة تطوير الأداء الجامعي , جامعة المنصورة – مركز تطوير الأداء الجامعي ، مجلد٥, عدد ٢، ص ص ٦٩– ٨٤.

٢. إبراهيم، السعيد مبروك (٢٠١٨). الثقافة الرقمية والوعي المعلوماتي المفهوم – أبعادها – وسائل التنمية. القاهرة: مؤسسة الباحث للاستشارات البحثية، ص ص٣٣–٥٥.

٣. أبو العلا، حنان فوزي (٢٠١٧). فعالية الإرشاد الانتقائي في خفض مستوى التنمر الإلكتروني لدى عينة من المراهقين دراسة وصفية – إرشادية، مجلة كلية التربية، مجلد ٣٣، عدد ٦، كلية التربية، جامعة أسيوط، ص ص ٥٢٧ – ٥٦٣.

٤. الأحمد، عبدالرحمن أحمد (٢٠١٩). درجة استخدام طلبة جامعة الكويت لشبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها باتجاهاتهم نحو العنف والتطرف، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الحولية٣٩, الرسالة٥١٩.

٥. الألفي، محمد محمد (٢٠١٣). تشريعات مكافحة جرائم الإرهاب الإلكتروني:الأحكام القانونية والأنماط، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية حول "القوانين العربية والدولية في مكافحة الإرهاب" في الفترة من ١٥– ١٧ أبريل ،٢٠١٣، الرياض.

٦. ألماظ، محمد السيد فرج (٢٠٢٣). رؤية طلاب جامعة القاهرة حول مقرر التفكير النقدي، مجلة كلية التربية، جامعة بني سويف – عدد يوليو ، الجزء الثاني ٢٠٢٣، ص ص ٥٩٦ – ٦٦٧.

٧. الأمم المتحدة(٢٠٢٤).سلامة الأطفال والشباب على الإنترنت. https://www.un.org/ar/global-issues/child-and-youth-safety-online

٨. الأنصاري، عبدالحميد إسماعيل (٢٠٢١). ثقافة الكراهية ومستقبل التسامح الإنساني، وكالة عمون الاخبارية،١٩– أغسطس، متاح على: https://www.ammonnews.net/article/629240. 20/8/2023.

٩. باحاذق، رجاء بنت عمر (٢٠٢٢). مفهوم التنمر الإلكترونى عند الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة ومدى تعرضهم له في مدينة الرياض المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية، الجزء ٣، العدد ٢٩، ص ص ٤٢٣–٤٦٠.

١٠.بدر، أحمد و فهمي، أمل (٢٠٢٣). العنف الجنسي الإلكتروني في مصر: رصد وتحليل لحوادث الابتزاز والإكراه الجنسي الالكتروني في الفترة من ٢٠١٩– ٢٠٢٢، مركز تدوين لدراسات النوع الاجتماعي، القاهرة، مصر.

١١.بشير، جيدور حاج (٢٠١٦). أثر الثورة الرقمية والاستخدام المكثف لشبكات التواصل الاجتماعي في رسم الصورة الجديدة لمفهوم المواطنة من المواطن العادي إلى المواطن الرقمي، دفاتر السياسة والقانون، العدد ١٥، الجزائر، ص ص ٧٢٠ – ٧٣٥.

١٢.البطران، مي(٢٠٢١). السلامة الرقمية للأطفال في ظل ثورة تكنولوجية متغيرة، السبت ٩ أكتوبر، جريدة الشروق، متاح على الموقع التالي: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=09102021&id=0824aaa7-cc8c-43da-8631-3a31f14eacf2

١٣.البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢٤). السلامة الرقمية للطفل، متاح على : https://u.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/cyber-safety-and-digital-security/child-digital-safety

١٤.تشريعات الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢٤). مرسوم بقانون بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، التشريع وفقاً لآخر تحديث في ٤ أبريل ٢٠٢٤، متاح على: https://uaelegislation.gov.ae/ar/legislations/1526

١٥.جرار، أماني غازي(٢٠١٩). دور التربية الأخلاقية في تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظرهم، مجلة دراسات في العلوم التربوية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، مجلد ٤٦، عدد٣، ص ص٣٤١-٣٥٦.

١٦.الجريدة الرسمية (٢٠١٨). قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، السنة الحادية والستون، العدد ٣٢ مكرر(ج)، ١٤ أغسطس، متاح على https://manshurat.org/node/31487

١٧.حسين، الحسين حامد محمد(٢٠١٥). تدعيم ثقافة التسامح لدى الشباب الجامعى – تصور تربوى مقترح وفق المنظور الإسلامى، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، مجلد ٤٢، عدد ٤٢، أكتوبر، ص ص ٣٨٨- ٤٢٨.

١٨.حسين، نسرين خليل (٢٠٢٠). التربية الأخلاقية عند عمانويل كانط، مجلة إكليل، الجامعة المستنصرية، ع (٤).

١٩.خالد، الشيماء(٢٠١٦). تجارب رائدة في التربية الأخلاقية. موقع ٢٤، الثلاثاء ١٦ أغسطس ٢٠١٦، متاح على الموقع التالي: http://24.ae/article.aspx?ArticleId=271214

٢٠.الخراشي، ناهد(٢٠١٧). ثقافة السلام ومواجهة الإرهاب، المؤتمر الدولي السابع والعشرون للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنون: دور القادة وصانعي القرار في نشر ثقافة السلام ومواجهة الإرهاب والتحديات، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤن الإسلامية، من ١١- ١٢ مارس.

٢١.خلف، حسين حسين زيدان(٢٠١٩). العنف الإلكتروني الموجه ضد الطفل وآثاره النفسية والإجتماعية على شخصيته: دراسة وصفية، المجلة العلمية للعلوم التربوية والصحة النفسية، المؤسسة العلمية للعلوم التربوية والتكنولوجية والتربية الخاصة، مجلد١، عدد ١، سبتمبر، ص ص١٥١–١٨١.

٢٢.خليل، سحر عيسى محمد (٢٠٢١). دور الأسرة في مواجهة التنمر الالكتروني لدى أبنائها (تصور مقترح)، مجلة القراءة والمعرفة، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة/ عضو الجمعية الدولية للقراءة ILA، مجلد ٢١، عدد ٢٤٢، الجزء الأول، ديسمبر، ص ص ٨١–١٢٥.

٢٣.خليل، محمد عبدالمجيد أحمد(٢٠٢٢). دور التربية الأخلاقية في مواجهة تحديات العصر الرقمي في ضوء تجارب بعض الدول، مجلة العلوم التربوية, كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، مجلد٣٠, عدد٤، أكتوبر، ص ص ٢٢٥ – ٢٥٢.

٢٤.الخياط، ليلي و النفيشان، سارة (٢٠٢٤). التنمر الإلكتروني على الأطفال في المجتمع الكويتي، الأسباب والحلول من وجهة نظر الوالدين، المجلة الدولية للأبحاث التربوية، جامعة الأمارات العربية المتحدة، مجلد ٤٨، عدد ١، يناير، ص ص ١٤٠–١٦١.

٢٥.درويش، عمر محمد و الليثي، أحمد حسن (٢٠١٧). فاعلية بيئة تعلم معرفي سلوكي قائمة على المفضلات الاجتماعية في تنمية استراتيجيات مواجهة التنمر الإلكتروني لطلاب المرحلة الثانوية، مجلة العلوم التربوية، مجلد ١، عدد ٤، أكتوبر، ص ص ١٩٧ – ٢٦٤.

٢٦.درويش، محمود أحمد (٢٠١٨). مناهج البحث في العلوم الإنسانية. القاهرة: مؤسسة الأمة العربية للنشر والتوزيع .

٢٧.الدهشان، جمال على خليل (٢٠١٨).الإرهاب في العصر الرقمي : الإرهاب الإلكتروني: صوره ، مخاطره ، آليات مواجهته، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية ، المؤسسة الدولية لآفاق المستقبل، مجلد ١، عدد٣ ، يوليو، ص ص ٨٣–١٢١.

٢٨.الدهشان، جمال على خليل(٢٠١٥). المواطنة الرقمية مدخلا لمساعدة أبناءنا على الحياة في العصر الرقمي، مجلة كلية التربية، جامعة المنوفية، مجلد ٣٠، عدد ٤، أكتوبر، ص ص١ – ٤٢.

٢٩.زايد، أحمد (٢٠٠٢). قراءة في أدبيات العنف رؤية سوسيولوجية. المؤتمر السنوي الرابع" الأبعاد الاجتماعية والجنائية للعنف في المجتمع المصري"، مجلد١، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ص ص ٥٥– ٩٠.

٣٠.السبيعي، سعد بن عبيد (٢٠١٣). الإعلام الجديد ودوره في تعزيز الامن في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية على بعض النخب السعودية في الرياض، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض.

٣١. السيد، سماح محمد (٢٠١٨). مداخل مواجهة ظاهرة التنمر الإلكتروني لدى طلاب الجامعة من وجهة نظر بعض خبراء التربية، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، مجلد٣١، عدد ١٢١، يناير ص ص ١٧٩– ٢٥٧.

٣٢. شريف، أماني (٢٠٢٠). تفعيل دور التربية في مواجهة الإرهاب الإلكتروني، دراسات في التعليم الجامعي، عدد ٤٩، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث عشر ١٠–١١ أكتوبر، ص ص ٢٠١– ٢٤٧.

٣٣. الشكرة، ثلاب بن عبد الله (٢٠١٧). دور الأنشطة الطلابية وعلاقتها بتعزيز الأمن الفكري لدى طلاب جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، عدد١٧٥, جزء ١، أكتوبر، ص ص ١٥٢ – ١٨٠.

٣٤. الصعيدي، فايز(٢٠٢٤). تأثير ألعاب العنف الإلكتروني في التَّنشئة الاجتماعية لدى المراهقين: دراسة ميدانيَّة في مدينة جدة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، الكويت ، مجلد ٥٢، ص ص ١–٣.

٣٥. عبد القادر، عصام محمد(٢٠٢٤). التربية الرقمية والتنمر الرقمي.. آليات المواجهة. موقع اليوم السابع، ٧ / ديسمبر، متاح على https://www.youm7.com/story/2024/12/7/%

٣٦. عبد القادر، محمود هلال (٢٠٢٢). الثقافة الرقمية للابناء بين الرفاهية والحتمية في العصر الرقمي "رؤية تربوية، المجلة التربوية، كية التربية، جامعة سوهاج، عدد ٩٥، ج ١، مارس، ص ص ١– ١١.

٣٧. عبدالحسين، بشرى وعبيد، انعام مجيد(٢٠١٧). ممارسة العنف الالكتروني لدى الشباب الجامعي، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، عدد ٥٥، ص ص١٠٠ – ١٢٤.

٣٨. عشوي، مصطفى وآخرون(٢٠٢١). مهارات التفكير النقدي لدى طلاب الجامعات العربية: دراسة ميدانية. الجزائر: دار الأصالة للنشر والدراسات.

٣٩. الغافري، حسين بن سعيد(٢٠٢٣). جريمة العنف الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مجلة روح القوانين، كلية الحقوق، الجامعة العربية المفتوحة، عمان، ص ص ١٠٥٩– ١٢٢٥.

٤٠. غنايم، مهنى محمد (٢٠١٦).التربية الأخلاقية في عالم متجدد دراسة في أساليبها ودور المؤسسات التربوية في تفعيلها، المؤتمر العلمي الثالث للجمعية العربية للقياس والتقويم التعاون مع المجلس العربي الأخلاق والمواطنة.

٤١. فليمستروم، آندي (٢٠٢٢). دور التعليم في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب . نموذج دولة الإمارات. يوليو ٢٣, ٢٠٢٢، متاح على الرابط التالي: https://www.europarabct.com/%
/

٤٢. كريم، آيات فاطمة الزهراء و باهة، فاطمة(٢٠٢٤). جريمة التنمر السيبراني ضد الأطفال: "مواجهة التحديات وتعزيز الأمان الرقمي. مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة تيارات الجزائر، مجلد ١١، عدد ٢، أكتوبر، ص ص ٢٤-٥٦.

٤٣. لطفي، أسماء فتحي (٢٠١٦). فعالية الإرشاد بالتدخلات الإيجابية المعتمد على القوى الشخصية في خفض التنمر الإلكتروني لدى الطالبات المتنمرات إلكترونيًا بالمرحلة الإعدادية، مجلة كلية التربية، جامعة الإسكندرية ، مجلد ٢٦، عدد ٤، ص ص ٢٣-٦٦.

٤٤. المجلس الأعلى للأمن السيبراني (٢٠١٧). الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني ٢٠١٧. ٢٠٢١ رئاسة مجلس الوزراء، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

٤٥. محمد، مديحة فخري محمود (٢٠١٢). دراسة مستقبلية لدور الجامعات المصرية في مواجهة الجرائم الالكترونية لدي الطلاب، متاح علي http://www.f-law.net/law/threads/62640.

٤٦. محمد، ثناء هاشم محمد(٢٠١٩). واقع ظاهرة التنمر الإلكتروني لدى طلاب المرحلة الثانوية في محافظة الفيوم وسبل مواجهتها (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، العدد الثاني عشر، الجزء الثاني، ص ص ١٨١- ٢٤٧.

٤٧. المركز الوطني الإرشادي للأمن السيبراني، متاح على: https://cert.gov.sa/ar, 27/ 3/ 2024

٤٨. المصطفى، عبد العزيز عبد الكريم(٢٠١٧). دور التنمر الإلكتروني لدى أطفال المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مركز النشر العلمي، جامعة البحرين، مجلد ١٨، العدد ٣، سبتمبر، ص ص ٢٤٣ – ٢٦٠.

٤٩. المكانين، هشام عبد الفتاح (٢٠١٨). التنمر الإلكتروني لدى عينة من الطلبة المضطربين سلوكيًا وانفعاليًا في مدينة الزرقاء، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، مجلد١٢، عدد ١، يناير، ص ص ١٧٩ – ١٩٧.

٥٠. الملا، معاذ سليمان راشد (٢٠١٧). المواجهة الجنائية للعنف الإلكتروني في ضوء القانون رقم ٦٣ لسنة ٢٠١٥ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، مجلة الحقوق، جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، مج ٤١، ع ٤، ديسمبر.

٥١. هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات (٢٠٢٠). إجراءات التعامل مع حوادث الأمن السيبراني في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد. الرياض: المركز الإعلامي للهيئة.

٥٢. هيئة الأمم المتحدة للمرأة (٢٠٢١). تقرير العنف ضد المرأة فى الفضاء الرقمى / رؤى من دراسة متعددة الأقطار فى الدول العربية، متاح على الرابط التالى:
https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/2022-02/Summary_Keyfindings_Arabic_Final_2022.pdf

٥٣. الهيئة الوطنية للأمن السيبراني (٢٠١٨).الضوابط الأساسية للأمن السيبراني. الرياض: المركز الإعلامي بالهيئة.

٥٤. وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية(٢٠٢٤). المواطنة الرقمية التعليم الثانوي– نظام المسارات السنة الثالثة، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.

٥٥. وزارة التعليم، والهيئة الوطنية للأمن السيبراني (٢٠٢١). اتفاقية تعاون بين وزارة التعليم والهيئة الوطنية للأمن السيبراني في مجالات البحث العلمي وتأهيل الكوادر الوطنية. الرياض: المركز الإعلامي بالوزارة.

٥٦. ولاء محمد الطاهر(٢٠٢١). آليات مركز دبى للأمن الإلكتروني للتوعية بالاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرانى للحكومات الذكية عبر منصات التواصل الاجتماعي"أنستجرام نموذجا"، مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، جمعية كليات الإعلام العربية، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد السادس، يناير، ص ص ٤٥– ١٠٨.

٥٧. يونس، ممدوح الغريب السيد(٢٠٢٣). العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي لدى طالبات الجامعات المصرية: دراسة ميدانية في ضوء نظرية بيير بورديو، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ع١٩٧, ج٢، يناير، ص ص ٣٢٣ – ٣٧٧.

٥٨. اليونسكو (٢٠١٧). مساهمة اليونسكو فى درء التطرف العنيف عن طريق التعليم، بيروت، منشورات اليونسكو.

٥٩. اليونسكو (٢٠١٨). منع التطرف العنيف من خلال التعليم: دليل لصانعي السياسات، بيروت، منشورات اليونسكو.

٦٠. اليونيسف (٢٠١٨). حماية الأطفال من التنمر على الإنترنت. https://www.unicef.org/egypt/ar/press-releases/protecting-children-cyberbullying

English References :

61. Aboshady, A. (2020). AUC Nude-Sharing Groups: The Complicity And Masculine "Norms" We Don't Talk About. Identity Magazine. https://identity-mag.com/auc-nude-sharing-groups-the-complicity-and-masculine-norms-we-dont-talk-about/.
62. Abdou, M. (2022). Two arrested for blackmailing Egyptian girl who died by suicide. Egyptian Streets. January 5, https://egyptianstreets.com/2022/01/05/two-arrested-for-blackmailing-egyptian-girl-who-died-by-suicide/
63. Amin Saleh. (2019).Parliament Study About Cybercrimes. https://www.youm7.com/story/2019/11/5/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A8%D8%B1%

64. Anthony ،K. (2015). Training therapists to work effectively Online and offline within Digital Culture, British Journal of Guidance & Counseling, 43 (1), 36- 42.
65. Arafa, A., Elbahrawe, R., Saber, N., Solima, S. and Abbas, A.(2017). Cyber sexual harassment: a cross-sectional survey over female university students in Upper Egypt. International Journal of Community Medicine and Public Health. 55. 61-65. 10.18203/2394-6040.ijcmph20175763.
66. Arafa, A.E., & Senosy, S.A. (2017). Pattern and correlates of cyberbullying victimization among Egyptian university students in Beni-Suef, Egypt. Journal of Egyptian Public Health Association, 92(2), 107-115.
67. Bilic, Vesna (2013). Violence among Peers in the Real and Virtual World Paediatrics Today, September, (1):78-90.
68. Black, M.(2014), Cyberbullying, Bullying, and Victimization among Adolescents: Rates of Occurrence, Internet Use and Relationship to Parenting Styles. A Dissertation Presented for the Doctor of Philosophy Degree. The University of Tennessee, Knoxville.
69. Bradley, K. (2013).Anatomy of Cyberterrorism: Is America vulnerable.A Research Paper Submitted to the Faculty in Partial Fulfillment of the Graduation Requirements, February.
70. Buffy, F. & Dianne, O. (2019). cyber bullying aliterature review, aper presented at the annual meeting of the Louisiana education research association Lafayette.
71. Chzhen, Y. (2013). Education and democratization: tolerance of diversity, political engagement, and understanding of democracy, Paper prepared for the Education for All Global Monitoring Report Teaching and learning: Achieving quality for all.
72. Crosslink, k.& crosslink, M. (2014). cyber bulling at atexas university – Amixed methods approach to examining online aggression, texas public health journal, vol. (66), no. (3), pp. 26 – 31..
73. Denhamer, A. H. & konijin, E. A. (2015). Adolescents' Media exposure may increase their cyber bullying behavior: Along itudinal study, journal of Adolescent health, vol. (56), No. (2),
74. Dilmac, B. (2009). psychological needs as apredictor of cyber bullying apreliminary report on college students, educational sciences: theory and practice, vol. (9), p- 1307 – 1325.
75. El-Behary, H. (2018). "All You Need to Know About Egypt's First Cybercrime Legislation." Egypt Independent. https://egyptindependent.com/all-you-need-to-know-about-egypts-first-cybercrime-legislation/
76. Eltokhy, Rabab;Amal Mahmoud; Shimaa Ahmed Alsaeed. (2021) "Assessment of cyber abuse during the years 2020 and 2021 among a sample of Egyptian females". The Egyptian Journal of Forensic Sciences

and Applied Toxicology, 22, 2, 2022, 47-56. doi: 10.21608/ejfsat.2022.126994.1253

77. Farouk, M.A. (2021). Egyptian women find help online to fight 'sextortion' threats. August 3, Reuters.
78. Ferin, scott coryne, sarah marie. Health, Melissa, allen & stauffer, sterling (2022). high school teachers perceptions of cyber bullying prevention and intervention strategies, psychology in the schools, vol. (49), No. (4).
79. Gertstenfeld, P. & others, (2018). "A Content Analysis of Extremist Internet Sites" Analysis of Social Issues & Public Policy .3(1), 9-44
80. Halk Maram (2015). Teaching no violent rule, The centre of no violent and peace studies, New York University.
81. Hassan, F.M., Khalifa, F.N., El Desouky, E.D., Salem, M.R., & Ali, M.M. (2020). Cyber violence pattern and related factors: online survey of females in Egypt. Egyptian Journal of Forensic Sciences, 10, 6.
82. Holfeld, B. & sukhawath anakul, p. (2017). associations between internet attachment, cyber victimization and internalizing symptorns among adolescent. Cyber psychology, behavior & social networking, vol. (20), No (2), pp. 19-96.
83. Howard, Robert W., Berkowitz, Marvin W (2014). Politics of Character Education, "Educational Policy", New York, SAGE Puplications, Vol. 18, No.1.
84. Johnson ,Kristen Laprade,(2016).what A Tangled Web Weave:cyberbullying Anxiety,Depression,and Loneliness, Master of Arts,The University of Mississippi,USA,2016.
85. Khaled, B. (2021). AUC discusses safety in cyberspace in the fourth session of AUC SpeakUp dialog series. Alam Rakamy. March 3, https://alamrakamy.com/article/21081
86. Knox, J. (2014). Digital Culture Clash: "Massive" Education in the E-Learning and Digital Cultures MOOC, Distance Education, 35 (2), 164-177.
87. Lannazzone, S., Clough, L., & Griffon, L. (2021). Spaces of violence and resistance: Women's rights in the digital world: The scenario in the MENA region. EuroMed Rights.
88. Li, Tanya Beran and Qing (2007). the relationship between cyberbullying and school bullying, *journal of student wellbeing*, Vol. 1(2).
89. Litwiller, B.J. & brausch, A.M. (2013). cyber bulling and physical bullying in adolescent suicide: the role of violent behavior and substance use, journal of youth and adolescence, vol. (42), No. (5), pp. 675 – 684..
90. Litwiller, B.J. & brausch, A.M. (2013). cyber bulling and physical bullying in adolescent suicide: the role of violent behavior and substance use, journal of youth and adolescence, vol. (42), No. (5), pp. 675 – 684.

91. Modecki, K. L., Minchin, J. harbaugh, A.G, Guerra, N. G & runions, K. C (2014). Bullying prevalence across contexts: Ameta – analysis measuring cyber and tradinal bullying, journal of adolescent health, vol. (55), No. (5), pp. 602 – 611.
92. Moskal, E. (2020). A model for establishing a cyber-security center of excellence. Information systems education journal. 13 (6), 97- 108.
93. National Council for Women. (2021). Report on the national strategy to eliminate violence against women 2015-2020. https://cutt.ly/tAtcHfy
94. Ortega, R., Elipe, p., mora – merchant, J.A, calmaestra, s., & vega, E. (2019). the emotional impact on victims of traditional bullying and cyber bullying a study of spanish adolescents, zeitschrift fur psychologie / journal of psychology, vol. (2017), No. (4). Pp. 197 – 204.
95. Rashad, R. (2020,). Egyptian social media stirs countless rape, July 6, harassment, blackmail allegations. Digital Boom. https://adigitalboom.com/ahmed-bassem-zaky/
96. Rawlinson, K. (2021). Don't be that guy: activists praise campaign tackling sexual violence. The Guardian. October 14, https://www.theguardian.com/society/2021/oct/14/dont-be-that-guy-activists-praise-campaign-tackling-sexual-violence
97. Ribble, M. S., Bailey, Gerald D. & Ross, Tweed W. (2017). "Digital Citizenship- Addressing Appropriate Technology Behavior". International Society for Technology in Education, 32 (1), 6 - 12.
98. Sar, H., Z (2016). Ethical Education for A Multicultural Society: A Sociological Study of the Potential of Purpose-Written Curricular Resource Material. Master of Education, Queensland University of Technology, Brisbane.
99. Smith, peter. K. (2015). cyber bullying: the European perspective in Joaquin mora – merchant and Thomas jager, cyber bullying across – national comparison, verlag empirische padogogik, London, pp. 7-19.
100. Suzie Dunn, (2020). "Technology-Facilitated Gender-Based Violence: An Overview" (2020) Centre for International Governance Innovation: Supporting a Safer Internet Paper No. 1
101. UN Women. Frequently asked questions.(2024). Types of violence against women and girls. https://www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/faqs/types-of-violence
102. Vandebosch, H. & van cleemput. K (2019). cyber bullying among youngsters: profilies of bullies and victims , new media & society, vol. (11), pp. 1349 – 1371.
103. Vusitalo Malmi vuara, L. & lento, J.E. (2016). happiness and depression in the traditionally bullied and cyber bullied 12 – years – old, open Review of educational research, vol. (3), No – (1), pp. 35-51.
104. Walker. C.M , scokman. B.R.& koehn, S. (2011). an exploratory study of cyber bullying with undergraduate university students, teaching trends, vol. (55), No. (2), p. 31-38.

105. Wortham, J. (2012). A political coming of age for the tech industry, The New York Times, 17 January.
106. Ybarra, M. L., Espelage, D. L., Mitchell, K. g.(2014). The Cooccurrence of Internet Harassment and Unwanted Sexual Solicitation Victimization and Perpetration: Associations with Psychosocial Indicators. Journal ofAdolescent Health , (41), 531–541.